

الموقف السعودي والإيراني من أزمة السويس ١٩٥٦م: دراسة مقارنة

أسمهان مصطفى توفيق خليل أحمد

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ بكلية الآداب، جامعة بني سويف، مصر

(قدم للنشر في ١٤٣٥/١/٢٠ هـ وقبل للنشر في ١٤٣٥/٣/٢٧ هـ)

الكلمات المفتاحية: تأميم قناة السويس، مصر، السعودية، إيران، بريطانيا .
ملخص البحث: تتناول الدراسة الرؤية السعودية والإيرانية لأزمة السويس المرتبطة بالأحداث الخاصة بتأميم شركة قناة السويس من قبل الحكومة المصرية عام ١٩٥٦م - سولبقها وتداعياتها - ، ذلك التأميم الذي كان في نظر المصريين عملاً من أعمال التحدي للدول الاستعمارية. وقد أشارت الدراسة إلى أن السويس كانت حلقة من حلقات الصراع على الشرق الأوسط، الذي جعلته القوى الغربية العظمى أهم ميدان للصراع في العصر الحديث بعد أن بدأت ثرواته الطائلة تفصح عن أسرارها بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، والتي تأثر بها العالم العربي -بؤرة الشرق الأوسط- أكثر من غيره من مناطق العالم. وقد أظهرت النتائج استمرار المملكة العربية السعودية (حكومة وشعباً) في تأييد موقف مصر أبان الأزمة مادياً ومعنوياً، أيضاً الدراسة أوضحت قوة شعور الشعب الإيراني بدور مصر التحرري الريادي في المنطقة، ورغبته في التصدي لهيمنة الدول الاستعمارية على بلاد الشرق الأوسط، وبالتالي أثبتت الدراسة تعارف وتأييد الشعب الإيراني لمصر أبان أزمة السويس، بينما خضع الموقف الإيراني لسياسة الحكومة الإيرانية الرسمية التي ارتأت مصالحها في مهادنة القوى الغربية. وكانت وثائق الخارجية البريطانية والأمريكية من أهم ما اعتمدت عليه لإتمام هذه الدراسة، فضلاً عن نشرات الخارجية المصرية، والتي تحوي كما من المعلومات حول موضوع الدراسة، وأخيراً كان اعتمادي على المراجع العربية والتي تعد رافدا مهما لاتصالها الكبير بأحداث الدراسة.

المقدمة

مظلة الشرق الأوسط التي ساعدت الظواهر الجغرافية

القوية والتاريخ الطويل على تكوين شخصية مميزة ومألوفة له، وإنما لكونها جزءاً من هذا الشرق الأوسط الذي دخل مرحلة جديدة من الصراع بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية

لعل تسليط الضوء على الموقفين السعودي والإيراني في أمر يتعلق بالسيادة المصرية يرجع إلى أن هذه البلدان - مصر والسعودية وإيران- ليست فقط شديدة الاتصال من ناحية العقيدة والتقاليد السياسية والحضارية، تحت

تنوي إزاحة الإمبراطورية البريطانية القديمة، والحصول على إرثها في المنطقة من امتيازات البترول والقواعد والأجواء والبحار، على حين كانت بريطانيا تقاوم خروجها من الشرق الأوسط والعالم العربي الذي يعني نهاية إمبراطوريتها، وبين هذه وتلك كان الاتحاد السوفيتي يراقب ويتابع باهتمام ذلك الصراع - بين إمبراطوريتين كلتاهما تعاديه - على تلك المنطقة الأهم والأكثر حساسية في العالم من ناحية. ومن ناحية أخرى الموقف الفرنسي، وقد كانت فرنسا تتصور لنفسها حقوقاً خاصة في الشرق الأوسط والعالم العربي عامة ومصر خاصة، حيث كان لها في شركة قناة السويس وضعٌ تاريخيٌ خاصٌ يجسد بالنسبة لها كل الدور الفرنسي في الشرق، من نابليون بونابرت إلى فرديناند دليسبس، هذا بالإضافة إلى الطرف المستجد في الصراع على الشرق الأوسط والعالم العربي الذي تمثل في الصهيونية العالمية التي غرست إسرائيل في فلسطين لخدمة المخططات الإمبراطورية في المنطقة والحيلولة دون الوحدة العربية والإسلامية.

لقد تمكنت مصر بعد مباحثات طويلة ومفاوضات مضنية من عقد اتفاقية الجلاء في التاسع عشر من أكتوبر ١٩٥٤م مع إنجلترا التي كانت تتذرع دوماً بضرورة وجودها في منطقة القناة لحماية قناة السويس والدفاع عنها ضد أي عدوان وتحققت أمنية مصر في الثالث عشر من يونيو ١٩٥٦م بجلاء آخر فصيلة من القوات الإنجليزية عن منطقة القناة، وتم بذلك الجلاء الكامل من مصر بعد أربعة وسبعين عاماً من الاحتلال، وتتبع شركة القناة مراحل المفاوضات والجلاء بنظرة تشاؤم، وأيقنت أن

جلاء القوات يعني بداية النهاية بالنسبة لها، وقد تحققت نبوءتها.. كما سنري (كيرلس، ١٩٨٨م: ٩١ - ٩٢). لم تستمر الأجواء صافية بين بريطانيا ومصر بعد اتفاقية الجلاء؛ ذلك أن إنجلترا أرادت استقطاب مصر في سياسة الأحلاف، تلك السياسة التي نشأت نتيجة للحرب الباردة، وأصبحت تشكل منهاجاً رئيساً في تخطيط الغرب، محافظة على ما أسموه بتوازن القوى، وبناء عليها قام حلف شمال الأطلسي (الناتو) وحلف جنوب شرق آسيا (السيكو)، وأصبح لزاماً أن يكون هناك حلف يختص بالشرق الأوسط - مسرح الصراع سالف الذكر - لأهميته الجغرافية والاستراتيجية والاقتصادية، وعن طريق هذا الحلف يضرب الحصار على الاتحاد السوفيتي وكتلته الشيوعية، ومن هنا كان اللقاء بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولكل منهما دوافعها الخاصة، والحقيقة أن دالاس - وزير الخارجية الأمريك - هو صاحب فكرة الحلف، وإن تولى أنطوني أيدن - وزير الخارجية البريطاني - إجراءات التنفيذ (سالم، ١٩٩٦م: ١٩).

وكأن الحوادث كانت تتوالى بترتيب زمني مقصود: اتفاقية الجلاء، نوري السعيد - رئيس وزراء العراق وحليف بريطانيا الذي صار بوق الدعاية لمخططاتها - يخطط مع تركيا ثم مع باكستان لإقامة حلف في الشرق الأوسط، أيدن يجتمع مع جمال عبد الناصر في القاهرة يوم ٢٠ فبراير ١٩٥٥م، وفي يوم ٢٨ فبراير قامت إسرائيل بغارتها الشهيرة على غزة (هيكل، ١٩٩٦: ٢٣٨).

التام بين البلدين لمواجهة الحلف والوقوف ضده، ومن ثم تزعمت القاهرة والرياض المعارضة الشديدة للحلف، وحين تلقت المملكة العربية السعودية عرضاً من باكستان للانضمام لتحالفها مع تركيا، بادر الملك سعود بإرسال رسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر يخبره بما يدور حول المنطقة ويتشاور معه لأخذ التدابير، ووجهها مع الدعوة لرؤساء الحكومات العربية لعقد اجتماع في القاهرة، وهو المؤتمر الذي عُقد في فبراير ١٩٥٥م، وصرح خلاله الأمير فيصل بن عبد العزيز - ولي العهد ووزير الخارجية السعودي - بأن بلاده لا تؤمن بسياسة الأحلاف، ولن تقف مع أية حكومة عربية تنضم إلى أي أحلاف أجنبية، كما قاما - سعود وعبد الناصر - بمحاولات مكثفة مع العراق لعدم انضمامه إلى الحلف متحدياً آمال الأمة العربية ولكن دون جدوى (الطحاوي، ٢٠٠٤: ٦٨-٦٩).

وفي يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٥م وفي مواجهة إعلان إقامة حلف بغداد اقترحت سوريا على مصر مشروعاً لإقامة جيش عربي موحد يضم الجيش المصري السوري، ووافقت مصر على الفور- نظراً لتصاعد الخطر على خطوط الهدنة مع إسرائيل والإحساس بمدى حاجة الجيش المصري إلى إعادة تسليح - وأتم جمال عبد الناصر في ٣ مارس اتفاقية توحيد الجيشين المصري والسوري، ثم أعلنت المملكة العربية السعودية في ٥ مارس أنها ستتنضم إلى الاتفاق المصري السوري، وأخيراً انضمت اليمن إلى هذا الميثاق الجديد (هيكل، ١٩٩٦: ٢٣٩-٢٤٠)، وينص على عدم الانضمام إلى الحلف التركي العراقي أو أية أحلاف أخرى، وعلى إقامة منظمة

وفي يوم ٢٤ فبراير وقع العراق مع تركيا ميثاق حلف بغداد وتتضمن نصوصه مواداً تتعلق بالتعاون والتنسيق العسكريين، ثم انضمت بريطانيا وباكستان إلى الميثاق، ولم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية -مايسترو الأحداث الذي يحشد الدول للحلف وإن لم يشترك رسمياً فيه- بهذا العدد في حلف بغداد، وإنما حاولت إشراك أكبر عدد من دول المنطقة في هذا الحلف الجديد، لذا دعت الولايات المتحدة حكومة مصر إلى الانضمام إلى الحلف مقابل إعطائها مقعداً بقيادة الأركان، ولكن مصر لم ترفض فقط دخول حلف بغداد، وإنما عارضت الحلف نفسه (فهمي، ١٩٧٣: ١٤٢).

ورأى عبدالناصر في حلف بغداد واحداً من الاتجاهات التي خالفت قرارات مؤتمر وزراء الخارجية للدول العربية والتي طالما حاربها في سياستها الخارجية، وصرح عبد الناصر في حديثه مع ايدن- في ٢٠ فبراير ١٩٥٥م- بأن مصالحه وعواطفه مرتبطة مع العرب، وقال: إن ميثاق بغداد - أنقره بتوقيعه السيء ومحتوياته التعيسة يعد طعنة للأمة العربية في وحدتها؛ لأنه أفرز بصورة خطيرة تعاون بعض الدول العربية الفعال مع الغرب، كما أصر بأنه على الغرب أن لا يمارس ضغوطه على العرب للدخول في أية أحلاف، لأن عقد أي حلف بين دول عظمى ودول صغيرة معناه أن الدول العظمى سوف تسخر الدول الصغيرة لأغراضها ومصالحها (العيدروس، ٢٠٠٢: ٣٠٧).

وكان موقف المملكة العربية السعودية من حلف بغداد معارضاً صريحاً، ولما كانت العلاقات السعودية المصرية تعيش فترة من أزهى فتراتهما، فقد كان التنسيق

دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك، وعلى الالتزام بالاشتراك في صد أي عدوان يقع على إحدى دول المنظمة، وعلى إنشاء قيادة مشتركة دائمة، وعلى عدم قيام أية دولة مشتركة في المنظمة بعقد اتفاقات دولية عسكرية (عبد الغني، ١٩٦٤ : ١٢٩).

ومع تزايد غارات إسرائيل على الحدود المصرية وتزايد عدد القتلى والجرحى، وضع عبد الناصر نصب عينه مسألة الأسلحة، وأصبح على استعداد للتعاون مع من يد له يد العون في سبيل أن تكون الأسلحة في يد جيشه لمواجهة عدوه، ولم ييأس عبد الناصر من عدم استجابة الغرب لطلبه - في الوقت الذي تعقد فيه صفقات الأسلحة مع إسرائيل والعراق، وأعاد الكرة مرات عديدة، سواء مع بريطانيا أو الولايات المتحدة كذلك كان الفشل حليفه في شراء الأسلحة من باقي دول الغرب، لارتباطها بعضوية حلف شمال الأطلسي، وهنا أصبح على يقين أنه لن يحصل على الأسلحة من الغرب لأنه لم ينفذ شروطه - خاصة فيما يتعلق بنظام الدفاع عن الشرق الأوسط ودخول الأحلاف العسكرية والدفع بالعملة الصعبة - ومن ثم كان الاتحاد السوفيتي هو البديل للغرب بالنسبة لتوريد الأسلحة بعد أن نفذ صبره، وأوصدت أبواب الغرب أمامه، وأعلن عبد الناصر عن صفقة الأسلحة التشيكية رسمياً في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥م أثناء افتتاحه معرضاً للقوات المسلحة (سالم، ١٩٩٦ : ٧٢ - ٧٣).

أثارت صفقة الأسلحة غضب كل من لندن وواشنطن، وذكر تمبلر -رئيس هيئة الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية- "أن الصفقة أدت إلى انقلاب في

هيكل الدفاع عن المنطقة في الشرق الأوسط، وأن الاتحاد السوفيتي قفز فوق حلف بغداد، وأصبح له وجود سياسي مؤثر في قلب الشرق الأوسط" وعداً تسليح الجيش المصري على هذا النحو سوف يحدث خلافاً في موازين القوى الإقليمية ويمكن مصر من ممارسة دور أكبر في الشرق الأوسط عموماً، وأتجاه مصر إلى الاتحاد السوفيتي يعني أن مصر لن تنضم الآن ولا مستقبلاً إلى حلف دفاعي غربي عن الشرق الأوسط (هيكل، ١٩٩٦ : ٣٦٨).

وذكر السفير البريطاني في باريس أن المصريين نجحوا في جعل السعوديين والسوريين - بتوحدهم والاتفاقات المبرمة بينهم لمواجهة حلف بغداد - يؤيدونهم في عقد صفقة الأسلحة التشيكية (F.O 317/115470: Oct1955)، كما اعتبرت لندن وواشنطن أن كسر مصر احتكار الغرب لتوريد السلاح إلى البلاد العربية بالاتفاقية المذكورة سوف يؤثر على غيرها من دول المنطقة، وقد تسلكا الطريق نفسه، وذكر السفير البريطاني في القاهرة أن عبد الناصر لم يستنكر ذلك عندما تمت مفاصلته في هذا الأمر، بل رآه وارداً، وقال : إنَّ السعودية على دراية بموقف مصر، وإذا طلبت الأسلحة من الولايات المتحدة ولم تستجب، ربما تتجه في هذه الحالة إلى أي من الدول الشيوعية (F.O 317/115469: Nov1955).

ولما كانت صفقة الأسلحة إيذاناً بكسر احتكار الغرب للشرق عسكرياً واقتصادياً. اتجه التفكير البريطاني إلى أفضلية العمل ضد مصر خارج حدودها، ومن ثم وجدت بريطانيا أن سوريا والسعودية هما أهم حليفتين لمصر من بين صديقاتها في جهودها لتعبئة المنطقة.

غلطة ارتكبتها بريطانيا في تلك المرحلة (هيكل، ١٩٩٦ : ٣٧١).

وإزاء ذلك صرحت الخارجية البريطانية بأن مثل هذه الموائيق لا يمكن أن تكون موضع أي ترحيب من الحكومة البريطانية، وبعث السفير البريطاني بالقاهرة للندن ليسجل خطوات العداء المصري - السعودي لحلف بغداد، ولم تكتف مصر بمهاجمة نوري السعيد، وإذ بها تهاجم السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، وتشير إلى مشكلة واحة البوريي. ويبين أن تلك النشاطات لمعارضة حلف بغداد - كالضغط على لبنان لإبقائها بعيدة عن الدول الغربية والأحلاف التي تضم مصر والسعودية وسوريا - تعتمد على الإمدادات المالية غير المحدودة للسعودية (سالم، ١٩٩٦ : ٤٤ - ٤٥).

وراحت الحكومة البريطانية تبذل جهوداً مستميتة لتقوية حلف بغداد، فقامت بدعوة إيران للانضمام إلى الحلف، ولما كانت العلاقات السعودية الإيرانية تشهد تطوراً وتحسناً بعد عودة الشاه محمد رضا بهلوي - الذي شعر بخرج موقفه من الأحداث التي وقعت في إيران مما دفعه إلى محاولة إيجاد روابط وثيقة بالدول المجاورة ليضمن بذلك مواقفها الايجابية نحوه مستقبلاً - قام الملك سعود بزيارة إيران، والتقى بالشاه محمدرضا في طهران في أغسطس ١٩٥٥م كمحاولة لمنع إيران من الانضمام لحلف بغداد - أنقرة، بيد أن الضغط الأمريكي البريطاني كان أقوى على إيران، في فترة كانت تستعيد فيها العلاقات الإيرانية البريطانية ثقتها (الطحاوي، ٢٠٠٤ : ٦٨ - ٧٠).

واستدارت بريطانيا إلى السعودية، فقد أحست أنها الحليف المالي للثورة المصرية، وهكذا فوجئت المنطقة يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٥م بقوات بريطانية تتقدم من مسقط وتحتل "واحة البوريي" المتنازع عليها على خطوط الحدود بين الامارات العربية في الخليج والسعودية، ولعل بريطانيا بهذه الخطوة كانت تسوي في الوقت نفسه حسابات قديمة بين شركات البترول الأمريكية في السعودية وشركات البترول البريطانية في الخليج (هيكل، ١٩٩٦ : ٣٧٠ - ٣٧١).

وفي اليوم التالي - ٢٧ أكتوبر ١٩٥٥م - ذهب الأمير فيصل إلى القاهرة ليقع مع الرئيس جمال عبد الناصر إتفاقية دفاع مشترك خاص بين مصر والسعودية لضمان الأمن والسلام، ورد العدوان الخارجي عند وقوعه في إطار من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (عبد الغني، ١٩٦٤ : ١٣٠).

ولم تكن الأسرة المالكة السعودية تعتقد أن الاتفاقية مع مصر سوف تزيل الاحتلال البريطاني "للبوريي"، ولكن هذه الاتفاقية كانت عملاً سياسياً يحدث آثاره المحلية، ريثما تتمكن السعودية من تنبيه وتحريك القوة الحقيقية القادرة على استعادة الواحة الغنية بمنابع البترول ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تكن الأخيرة في حاجة إلى من ينبهها أو يحركها، فإن الشركات الأمريكية التي أضيرت مصالحها باستيلاء بريطانيا على "البوريي" أقامت الدنيا وأقعدتها في واشنطن، ووصلت بضغوطها إلى البيت الأبيض في واشنطن مباشرة وإلى الرئيس "إيزنهاور" نفسه، ولعل هذه النقطة كانت أكبر

ومن ثم نادى إيران علناً بانحيازها للمعسكر العسكري بعد مضي عدة أشهر على الانقلاب الجديد الذي أطاح بحكومة مصدق وأعاد الشاه محمد رضا بهلوي إلى عرش إيران بمساعدة المخابرات الأمريكية وبهذا تكون التحالف العسكري من سلسلة من الدول، تفصل الكتلة الشيوعية عن المناطق الاستراتيجية بالشرق الأوسط (فهمي، ١٩٧٣ : ١٤١).

وعقب انضمام إيران إلى حلف بغداد أعلن عن تشكيل مجلس دائم للحلف عقد أول اجتماع له في العاصمة العراقية، شاركت فيه بريطانيا والعراق وتركيا وباكستان وإيران، وتشكلت في هذا الاجتماع لجان سياسية واقتصادية، ثم لجنة للأمن ولجنة للدعاية؛ وكانت هاتان اللجنتان الأخيرتان - أي الأمن والدعاية - ركيزتين للعمل الأساسي لحلف بغداد، فقد وضعت تحت تصرف هاتين اللجنتين اعتمادات طائلة تحملت إيران والعراق الجزء الأكبر منها، وكانت لجنة الدعاية بالتحديد - حسب التخطيط الأنجلوأمريكي - هي المحرك الحقيقي لتمويل عدد من المشروعات الصحفية والإعلامية في بيروت، تخصصت في مهاجمة مصر أولاً ثم السعودية وسوريا (هيكل، ١٩٩٦ : ٣٧١ - ٣٧٢).

ورغم أن سياسة الأحلاف كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فإنها كانت لا تزال مترددة في دخول حلف بغداد، لعله بدا لها أن دخولها الحلف يظهرها بمظهر المنحاز إلى الهاشميين في العراق ضد السعوديين، فضلاً عن عدم تمسك إسرائيل لاشتراك أمريكا في حلف بغداد طالما أنها - أي إسرائيل - لم تدع للدخول فيه، وكان اشتراك إسرائيل في الحلف يعطي لأعداء الحلف

(مصر والسعودية وسوريا) فرصة لدمغه نهائياً بأنه معاد لمصالح العرب، واكتفت الولايات المتحدة الأمريكية - وإزاء إلحاح البعض بانضمامها لحلف بغداد كشاه إيران - في ذلك الوقت بالاشتراك في بعض لجان الحلف بدلاً من عضويته الكاملة (هيكل، ١٩٩٦ : ٣٧٧).

على أية حال فمع نهاية عام ١٩٥٥م وما طرأ عليه من أحداث، شغفت لندن بالعمل ضد عبد الناصر، ورأت إشراك واشنطن معها، والواقع أن تقارب الأهداف بين بريطانيا والولايات المتحدة كان ملموساً، لكن اختلفت أساليب المعالجة بينهما لاختلاف وجهات النظر (سالم، ١٩٩٦ : ١١٩ - ١٢٠)، ففي الوقت الذي ذهب فيه أيدن إلى ضرورة تصفية جمال عبد الناصر في أسرع وقت مهما كان الثمن. كتب أيزنهاور - بمذكراته - : "لا بد أن تتوجه سياستنا إلى الفصل بين المصريين والسعوديين، وإنني واثق من شيء واحد وهو أنه إذا وجدت مصر نفسها معزولة عن بقية العالم العربي، وبغير حليف سوى الاتحاد السوفيتي، فإنها سوف (تقرف) من هذا الوضع بسرعة وسوف تسارع باللاحاق بنا في البحث عن تسوية معقولة لأزمة الشرق الأوسط (هيكل، ١٩٩٦ : ٤٣٨)، كما سجل أيزنهاور رغبته في إعداد السعودية وليبيا للزعامة العربية بدلاً من مصر (نيف، د.ت : ٢٩٠).

وجاء تقرير السفارة المصرية بواشنطن في إبريل ١٩٥٦م يقول : "إن هناك محاولات خطيرة للتفريق بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك سعود، وتقوم هذه المحاولات على أساس تخويف الملك سعود من الرئيس جمال، والذين يقومون بهذه المحاولات أمريكيون، وهم

أكثر الناس جدًّا وإخلاصًا في خدمة المملكة (هيكمل، ١٩٩٦: ٤٣٩).

وعلى ذلك رغب الاثنان -عبد الناصر وسعود- في توقيع اتفاق عسكري خاص بينهما يكون بمثابة رد عملي على كل المحاولات المعادية، وانضمت إليهما اليمن، ونصت المادة الأولى من هذا الميثاق الأمني على حرص الأقطار الموقعة عليه على دوام الأمن والسلام واستقرارهما، واعتزام كل من مصر والسعودية واليمن على تأمين الأرض والبحر ضد كل عدوان خارجي، ولكن باللجوء أولاً إلى أسلوب فضجميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية. ونصت المادة الثانية على أن تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة منها أو على قواتها اعتداء عليها، ولذلك فإنها عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بأن تبادر كل منها إلى معونة الدولة المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور جميع التدابير -بما في ذلك استخدام القوة المسلحة- لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما (الخارجية السعودية، ١٩٥٦).

وعلى الجانب الداخلي المصري، كانت الحكومة المصرية قد درست مشروع السد العالي دراسة وافية، وقررت أن تخرجه إلى حيز التنفيذ، لمواجهة التضخم السكاني، وتنمية الدخل القومي، فقابلتها عقبات التمويل، وبعد مفاوضات طويلة تم التوصل مبدئياً - في ١٦ ديسمبر ١٩٥٥م - على أن يتولى البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تمويل السد العالي. حيث قرر أيزنهاور - على حدّ تعبيره - شراء

يقولون للملك سعود: إن جمال عبد الناصر الثائر المتطرف أخطر عليه من النفوذ البريطاني أو من الشيوعية، وإن آراء جمال عبد الناصر تتسرب إلى الضباط السعوديين عن طريق البعثة العسكرية المصرية في الرياض وأنه بعد زمن قصير سيصبح جمال عبد الناصر قادراً على عمل انقلاب في المملكة السعودية على طريقة الانقلاب المصري. وأنه من مصلحة الملك سعود، ومن أجل المحافظة على عرشه وعائلته وسلطانه أن يبتعد عن جمال عبد الناصر، وأن يقيم حاجزاً قوياً بين مصر والمملكة السعودية، وقد أشار مستر دوبر -رئيس قسم الشرق الأوسط في صوت أمريكا- إلى أن جريدة "النيويورك تايمز" قالت: إن البعثة المصرية في الرياض تعمل على بث أفكار جمال عبد الناصر بين القوات السعودية (هيكمل، ١٩٩٦: ٤٣٩).

لذا قرر جمال عبد الناصر السفر إلى جدة في العشرين من إبريل كي يشرح للملك سعود والأمير فيصل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وصديقاتها للتفريق بين مصر والسعودية، وقال جمال عبد الناصر للملك سعود: "إنني أرجو أن تعتبر نفسك قائداً أعلى لكل عسكري مصري يعمل في السعودية، وإذا بلغك عن أحدهم شيء - ولو بمجرد الظن - فلك أن تصدر أمراً بعودته إلى مصر، وثق أن ذلك لن يؤثر على علاقاتنا"، وأضاف عبد الناصر: "أن كل التقارير التي تصلني تؤكد لي أن خطة الغرب الآن هي التفريق بيننا وعلينا ألا نعطيهم فرصة مهما كان الثمن"، ورد الملك سعود بأنه لم يصله شيء عن نشاط غير مرغوب فيه من جانب مصري واحد، وأن ما لديه يؤكد أن المصريين هم

السلام في الشرق الأوسط بالسد العالي في أسوان (هيكل، ١٩٩٦: ٢٨١).

غير أن مؤشر الصراع بين بريطانيا ومصر قد ارتفع في الفترة التالية بشكل ملحوظ، وأشارت تقارير السفارة البريطانية بالقاهرة إلى اشتعال الحرب الإعلامية المصرية خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٥٦م التي تثير حمية العرب ضد الإمبريالية ووضع بريطانيا بالشرق الأوسط، مثلاً أشار أحد التقارير إلى تصريح عبد الناصر في مقابلته بمراسل "النيويورك تايمز" في ٣١ مارس ١٩٥٦م حيث قال: "إنه لن تكون هناك إمكانية لقيام وحدة عربية ما دامت العراق في حلف بغداد، وأن جهود الدعاية المصرية تتجه إلى إحباط المخططات البريطانية في الشرق الأوسط"، وأضاف التقرير تصريح أنور السادات -وزير الدولة- للجمهورية في أوائل إبريل الذي يصف فيه البريطانيين بأنهم القتلة الحقيقيين في البورمي والبحرين وعدن وعمان والأردن وحضرموت والحدود اليمنية وإفريقيا (F.O 317/118831: Apr1956). ونوه تقرير آخر- في ١٢ إبريل- إلى مقال حاد وعنيف بالأهرام أشار إلى أن هناك علاقات مشبوهة بين حملة الصحافة البريطانية ضد مصر والهجمات الإسرائيلية الأخيرة على الحدود المصرية (F.O 317/118831: Apr1956).

لذا راحت بريطانيا تبحث - بعد إخفاقها في اتخاذ أي إجراء ضد عبد الناصر- عن وسيلة تُعيد لها سيطرتها التي زعزعها جمال عبد الناصر بمواقفه المتعددة: موقفه من حلف بغداد، وصفقة الأسلحة التشيكية، وانتهاج سياسة الحياد الإيجابي، ومواقفه

المتعددة مع السعودية والبلاد العربية، ومن ثم دعت الاتحاد السوفيتي إلى لندن في أبريل ١٩٥٦م للتشاور حول قضايا الشرق الأوسط، وركز ايدن في الاجتماع على مسألة إيقاف الاتحاد السوفيتي إمداد مصر بالأسلحة، موضحاً عزم بريطانيا على استخدام القوة إذا تطلب الأمر. وبالطبع لم يقبل الجانب السوفيتي، واعتبر ما وجه إليه تحذيراً، وبالتالي فشل الاجتماع في تحقيق مراميه (F.O 317/118843: May1956).

ونتج عن هذا الحدث أن اتخذ عبد الناصر إجراء أشعل الموقف، إذ أدرك أنه من الممكن مشاركة الاتحاد السوفيتي في حظر الأسلحة، وبالتالي تصبح الأبواب موصدة أمامه في الحصول على الأسلحة، لذا أعلن رسمياً اعتراف مصر بجمهورية الصين الشعبية في ١٦ مايو ١٩٥٦م، حيث أراد أن يثبت للغرب أنه ليس تابعاً للاتحاد السوفيتي، وأن هناك آخرين يمكن أن يمدوا له يد المساعدة. مما أثار ثائرة الولايات المتحدة الأمريكية، فسحبت عرضها بتمويل السد العالي ببيان شديد اللهجة في ١٩ يوليو ١٩٥٦م، وتبعته إنجلترا بدعوى عدم سلامة الاقتصاد المصري. وكان من الطبيعي أن ترد مصر على هذه الإهانة، ولا سيما أن البنك الدولي قد صرح بسلامة الاقتصاد المصري ومتانته (كيرلس، ١٩٨٨: ٩٢).

هكذا كان سحب تمويل السد العالي من الأسباب المباشرة التي أدت إلى تأميم القناة، حيث أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه التاريخي بمدينة الإسكندرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦م قرار تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين، ومن

للخطوة التي خطاها في تأمين شركة القناة، ونحن واثقون أن الرئيس يعرف موقفنا واتجاهنا وتأييدنا المطلق له في شتى مجالات التعاون وارفَعوا لسيادته تحياتنا وتمنياتنا الطيبة" (هيكل، ١٩٩٦: ٤٦٧).

وجاء في تقرير صحفي لسفارة مصر بجدة أن الملك سعود أدلى برأيه في قضية قناة السويس إلى مراسل الإذاعة الأهلية الأمريكية بقوله: "إن هذه المسألة تعتبر قضية داخلية وحقاً من حقوق مصر المشروعة، وقد ضمن السيد الرئيس جمال حرية المرور في هذه القناة ولا ينبغي أن نطلب منه شيئاً أكثر من ذلك؛ لأن هذا الضمان يعتبر كافياً بتطمين ذوي المصالح"، ولما سأله المراسل عن موقف سيادته من هذه القضية أجاب الملك: "بأن موقفني وموقف شعبي هو التأييد التام والتكاتف العادل مع الشقيقة مصر، وأنا مع إخواننا العرب حكومات وشعوباً واقفون صفاً واحداً في هذه القضية التي نعتبرها قضيتنا جميعاً، ونرجو أن يعود التفاهم وحسن النية بيننا وبين من يهمهم الأمر فتحل هذه القضية بصورة عاجلة تضمن سيادة البلاد واستقلالها التي هي غايتنا جميعاً" (الخارجية المصرية، ١٩٥٦م).

كذلك أعرب الأمير فيصل بن عبد العزيز عن تأييده لمصر في حديث له بالإذاعة المصرية، وذكر أن تأمين شركة قناة السويس من حق مصر، وأن الرئيس عبد الناصر أقدم على القرار الذي رأى فيه مصلحة بلاده، كما غمرت الفرحة قلوب الشعب السعودي، وأخذت الصحف المحلية السعودية تنشر خطب الرئيس جمال عبد الناصر، وبيانات الحكومة المصرية في الصفحات الأولى من أعدادها (عبد الغني، ١٣٥٨هـ: ١٣٩).

ثم يحصل على النقد الأجنبي اللازم لبناء السد العالي من خلال العائد الضخم لشركة قناة السويس، لذا غدت تلك الحقبة مشهورة في التاريخ السياسي العالمي باسم "أزمة السويس"، وهي المشكلة المرتبطة بالأحداث الخاصة بتأمين شركة قناة السويس.

لقد كان تأمين شركة القناة مرحلة جديدة في تطور الوعي القومي بها بصفة عامة، وفي مصر بصفة خاصة، إذ فتح آفاقاً جديدة لمفهوم التحرر الاقتصادي واستكمال التحرر السياسي، كما كان أسلوباً عملياً للقضاء نهائياً على مخلفات الاحتلال والاحتكار والاستغلال من جانب القوى الاستعمارية، وتطبيقاً عملياً وممارسة واقعية للسيادة الذاتية والثقة بالنفس.. فلم يكن تأمين القناة في مصر إيذاناً بفتح عالم جديد في دنيا التعامل السياسي فقط، وإنما أيضاً نقطة تحول بارزة في تحديد العلاقات بين الدول الكبرى والدول الصغرى (عبد الحميد، ١٩٦٤: ١٩).

ربما كان قرار التأمين قراراً صعباً تضمن قدراً من المخاطرة، حيث كان الأول من نوعه بالعالم العربي بأسره، ولكن تحقق تقدير عبد الناصر في أن القرار سوف يعبئ الشعب المصري والأمة العربية على نحو غير مسبوق من قبل، بل امتدت الفرحة بقرار عبد الناصر إلى بعيد في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتوالى رسائل التأييد من كل العواصم العربية وغيرها. ويهمننا هنا رصد الموقف السعودي والإيراني تجاه قرار التأمين. وفيما يتعلق بالملكة العربية السعودية فقد بادر الملك سعود بإرسال برقية عاجلة إلى السفير السعودي بالقاهرة يقول فيها: "قابل حالاً السيد الرئيس وارفَع له باسمنا تأييدنا الكامل

وأما حديثنا عن الموقف الإيراني -من قرار تأميم شركة قناة السويس- فلا بد من التمييز بين رؤيتين متباينتين (الشعب، وحكومته)، وجدير بالذكر أن الشعب الإيراني خليط غير متجانس، فعدد الفرس وهم القوة الحاكمة المميزة لا تزيد على ٤٠٪ من إجمالي سكان إيران، أما الباقون فهم تركمان -عرب- أكراد -بلوش- أذربيجانيون، ولهم مشاكل داخلية وسياسية مع الطبقة الحاكمة من الفرس في إيران، ولقد أثر هذا التوزيع السكاني في السياسة الخارجية الإيرانية، حيث سيطر هاجس الخوف وعدم الثقة على العلاقات العربية -الإيرانية (العيدروس، ٢٠٠٢م: ٥٧٨).

وقد بدا بوضوح رد الفعل العاطفي لغالبية الإيرانيين على تأميم قناة السويس، ونقلت الصحف المصرية تعليقات من طهران تدعم مصر وقرارها، وتعبّر عن تخوفها من السياسة الغربية (F.O 317/119086: Aug1956). ويعلق أحد تقارير السفارة البريطانية بطهران على رد فعل الشعب الإيراني ويقول: "غلبت على الشعب الإيراني سعادة غامرة، فهم يستشعرون بالتأميم ثورة جديدة ضد الاستعمار، ويرونه خطوة في سبيل تحرر بلاد الشرق الأوسط من هيمنة القوى العظمى؛ ولذا فإن غريزتهم تدعوهم للتلهيل والتطليل على طبول الوطنية، وهذه الاستجابة واردة في مقال بصحيفة (كيهان) -الصحيفة اليومية الأوسع انتشاراً في طهران في ٢ أغسطس- لفارامارزي (النائب المعارض السابق الذي يعكس دوماً أفكار مثقفي إيران في كتاباته)، حيث قال: فيما يبدو أن الغرب لم يفهم بعد أن شعوب الشرق قد امتلأت قلوبهم بالشجاعة، وسواء

انتصر عبد الناصر أم انهزم في نهاية المطاف، فإن القناة قد تحررت، ولن تخضع مصر من اليوم لسيطرة أي أجنبي. فلم يكن عبد الناصر هو صانع الجلاء ولا تأميم قناة السويس، بل هي إرادة الأمة المصرية" (PREM 11/1460: Aug1956).

ويُضيف التقرير سالف الذكر "غير أن فارامارزي لم يصر على رؤيته لمدى طويل، إذ جاء مقاله الثاني في الرابع من أغسطس يحمل رؤية نقيضة لسابقتها، أخذت في الاعتبار رد فعل السلطات الإيرانية الحاكمة الذي صار معروفاً بعد تأثيرنا عليها". كما جاء بجريدة إطلاعات اليومية بطهران -التي على صلة وثيقة بالسلطة - في الخامس من أغسطس: "رغم أن قناة السويس تم حفرها في نطاق الإقليم المصري، نجدها تهم العالم أجمع، وأي تدخل في أعمالها يؤثر في حياة الإنسانية كلها، والحدث الصغير بها سيؤثر غالباً على كل بلدة، لذا لا جدال في أن قناة السويس مجرى دولي، وليس لدولة أن تدعي امتلاكها له. وكشريك مهتم بالأمر؛ لن تقف إيران مكتوفة الأيدي، وتدع الأمور تجري على حالها، دون أن تعبر عن سخطها على تأميم مصر للقناة الذي أوقف حركة التجارة العالمية" (PREM 11/1460: Aug1956).

وبالرغم من تصريح أردلان -وزير خارجية إيران- عقب التأميم مباشرة "بأن تأميم شركة قناة السويس حق من حقوق السيادة للحكومة المصرية" (نيكتينا، ١٩٥٧م: ٦٧). فإن التقارير البريطانية تعكس تراجعاً لموقف السلطة الإيرانية، وتعزي هذا إلى المقابلة التي تمت بين

أردلان والسفير الأمريكي شابين في الرابع من أغسطس
(PREM 11/1460: Aug1956).

على أية حال انتشرت دعاية إيدن الخاصة لإثارة
الرأي العام العالمي على تصرف عبد الناصر هذا وترددت
الأقوال بأن سلوك عبد الناصر يشبه ما قام به هتلر،
وأن ضربة عبد الناصر التالية ستوجه إلى إسرائيل (F.O
317/119079: July1956).

وفي أول أغسطس عقد اجتماع في لندن بين وزراء
خارجية بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، وصدر بيان
٣ أغسطس الذي استعرض أساس امتياز شركة قناة
السويس، ثم يتعرض البيان لاتفاقية القسطنطينية لعام
١٨٨٨م، وأنها تحمل الطابع الدولي للقناة وحرية
الملاحة فيها وضمنان استخدامها دون تمييز، وأن منفعة
العالم في بقاء صفة القناة الدولية صفة أبدية في كل
الأوقات، بصرف النظر عن انقضاء مدة الامتياز
الممنوحة للشركة، وأن لمصر الحق في تأميم المنشآت،
ولكن غير المرتبطة بالمصالح الدولية، وما قامت به يدخل
في نطاق الاستيلاء الاستبدادي من جانب واحد على
وكالة دولية تقع على عاتقها مسؤولية صيانة وإدارة قناة
السويس. وأن الخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية
تهدد حرية الملاحة وأمن القناة، مما يجعل من الضرورة
اتخاذ خطوات لتأمين مصالح الدول المشتركة في توقيع
اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨م وغيرها من الدول التي
يحق لها التمتع بمنافع الاتفاقية، وتتمثل هذه الخطوات في
إنشاء نظام دولي لإدارة القناة يستهدف استمرار الإدارة
كما كفلتها الاتفاقية وفقاً لمصالح مصر المشروعة، ثم
يختتم البيان باقتراح الدول الثلاث عقد مؤتمر لندن في ١٦

أغسطس. وكان ذلك أسلوباً عنيماً وتحدياً سافراً موجهاً
للسيادة المصرية (صفوت، د.ت: ٤٥ - ٤٧).

وقد أكد علي صبري -مدير مكتب الرئيس جمال
عبد الناصر- على قومية شركة قناة السويس في تصريح
شديد اللهجة، كما علق على بيان المجتمعين باجتماع
لندن سالف الذكر "بأنه أعلن أن شركة القناة ذات صفة
دولية، دون الالتفات إلى حقيقة أنها شركة مصرية كما
حددها المادة ١٦ من معاهدة ١٨٦٦م وبالتأميم أصبحت
شركة مساهمة وطنية في مصر، وتعمل وفقاً للقوانين
المصرية، أي أصبحت القناة جزءاً مكماً لمصر كما ذكر
في الاتفاقية الانجليزية - المصرية لعام ١٩٥٤م، فضلاً
عن احترام مصر لمعاهدة ١٨٨٨م، والأيام الثمانية التي
مضت على إعلان التأميم خير شاهد على استمرار
المرور في القناة بلا تهديد أو تعطيل، مما يؤكد أن
تصريحات الوزراء الثلاث المجتمعين بلندن، تعطي صورة
مشوهة للوضع، في محاولة منهم للتقليل من حقوق مصر
المنصوص عليها بجميع المعاهدات والاتفاقيات" (F.O
317/119086: Aug1956). كما أعلن أنور السادات
"أن مصر ترفض إحلال السيطرة البريطانية بأي تحكم
دولي تشترك فيه بريطانيا وفرنسا مصاصو الدماء" (F.O
317/119086: Aug1956).

وفي هذا الإطار صرحت السعودية بأن القناة
بطبيعتها مصرية منذ افتتاحها حتى الاحتلال البريطاني
لمصر في ١٨٨٢م، وأن اتفاقية عام ١٨٨٨م جاءت بناء
على طلب الدول الأخرى التي خشيت على مصالحها
من الاحتلال البريطاني للقناة، وأن تأميم القناة من قبل
الحكومة المصرية ينسجم تماماً مع سلطتها العليا، ويجب

أن يتم التمييز بين السلطة العليا المصرية وبين مسألة حرية الملاحة البحرية (FRUS, 1955-1957 VXVI: 302).

ومما تجدر الإشارة إليه أن دالاس لم يكن على وفاق مع إيدن رغم اتفاقهما بشأن الإشراف الدولي على القناة، فقد كان لكل منهما رؤيته المختلفة بخصوص التنفيذ، ذلك أن إيدن وافق على عقد مؤتمر لندن حتى ينتهي — هو وحليفه رئيس الوزراء الفرنسي الذي شغف باستخدام القوة ضد مصر — من خطته العسكرية . وتولت بريطانيا التنظيم لمؤتمر لندن الأول، فدعت الدول التسع الموقعة على اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨م؛ وهي بريطانيا وألمانيا، والنمسا والمجر، وأسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا، وروسيا، وتركيا. كما وجهت الدعوة لست عشرة دولة أخرى معنية باستخدام الملاحة في القناة؛ وهي إيران، استراليا، ونيوزلندا، وأندونيسيا، واليابان، وسيلان، والهند، وباكستان، واليونان، والسويد، والنرويج، والدانمرك، والبرتغال، وأثيوبيا، والولايات المتحدة، بالإضافة إلى مصر (صفوت، د.ت: ١٢).

هكذا لم توجه الدعوة إلا لأربع وعشرين دولة من الدول الثماني والأربعين التي تستخدم القناة. واستخدم الداعون إلى ذلك المؤتمر حجة مبدأ "مصالح الأغلبية" المزعومة لتبرير استبعادهم لبقية الدول، وبنوا نظرية "مصالح الأغلبية" على أساس النسبة المئوية للسفن التابعة لمختلف الدول التي تستخدم القناة. وكان هذا المبدأ خطأ في حد ذاته، إذ إنه يتعارض مع الحق المشروع لجميع الدول المستخدمة للقناة في أن تشترك في المؤتمر. ولم يقف

الأمر عند هذا الحد، إذ لم يحترم الداعون للمؤتمر حتى هذا المبدأ الذي ابتدعوه، فقد اشتركت أثيوبيا وباكستان مثلاً في مؤتمر لندن مع أن نصيبهما من مجموع حمولة السفن المارة بالقناة عام ١٩٥٥م كان أقل من نصيب بلاد أخرى عديدة لم تُدعَ إلى المؤتمر كالسعودية، فقد بلغ نصيب أثيوبيا من حمولة السفن المارة بالقناة سنة ١٩٥٥م حوالي ٢٦٣٣٤ طناً، وبلغ نصيب باكستان حوالي ١٥٠٤٦٦ طناً، بينما بلغ نصيب المملكة العربية السعودية من مجموع حمولة السفن المارة بالقناة في السنة المذكورة حوالي ٣٨٢٩٥٧ طناً، وبلغ نصيب يوغوسلافيا ١٨٠٣٨٠ طناً، وبولندا حوالي ٨٣٦٤٢٧ طناً (نيكيتينا، ١٩٥٧م: ٩).

وهذا ما علقت عليه الهند، حيث استفسر السفير الهندي بالقاهرة من نظيره البريطاني عن سبب دعوة أثيوبيا إلى المؤتمر بدلاً من السعودية، بكل ما لديها من قوة في مجال التجارة المارة بالقناة (F.O 317/119086: Aug1956).

وقد صرحت المملكة العربية السعودية بأنه تم تنظيم المؤتمر بواسطة طرف واحد، وتم اختيار المشتركين بواسطة ذاك الطرف؛ لذا لا يمكن عدّ هذا المؤتمر دولياً، كما أن الدعوة للمؤتمر تمت دون استشارة مصر، وهي الدولة صاحبة الشأن، فضلاً عن رفض مصر تلك الدعوة التي وجهت لها لحضور مؤتمر يتعرض لأمر يتعلق بسيادتها، مما يعد تدخلاً في شؤونها الداخلية (FRUS, 1955-1957 VXVI: 302).

أما إيران فقد قبلت الدعوة لحضور المؤتمر وذلك لعدة اعتبارات — من وجهة نظر السفير البريطاني

على أية حال رفعت السعودية وغيرها من البلاد العربية -بعد بيان المجتمعين بلندن في الثالث من أغسطس والدعوة لمؤتمر لندن في السادس عشر من الشهر نفسه- شعار "مشكلة قناة السويس مشكلة وطنية لجميع البلاد العربية"، كما شاركت السعودية في الاجتماعات التي عقدت بعدد من المدن العربية المهمة، وأعلن المشتركون فيها بحزم أنه لا يمكن السماح للدول الغربية بالتدخل في شؤون مصر الداخلية، وكانت شعارات هذه الاجتماعات هي "البلدان العربية للعرب وحدهم" و "قناة السويس لنا" و "نحن على استعداد للدفاع عن مصر"، وفي هذا الإطار أكد عبد الله الفضل سفير المملكة العربية السعودية في القاهرة "أن الملك سعود وحكومته يرون أن قناة السويس منشأة عربية في أرض عربية، ويجب أن يمتلكها العرب، وسندافع بكل عزم عن حقوق العرب" (نيكيتينا، ١٩٥٧م: ٦٦).

وأشار أحد تقارير السفارة البريطانية بباريس إلى أن استمرار رسائل الدعم لعبد الناصر من الملك سعود وغيره من رؤساء وملوك الدول العربية الأخرى. لا بد وأن توضع في الاعتبار، لِمَ لها من تأثير على عبد الناصر في التمادي فيما أقدم عليه دون تراجع، متحديا الرأي العام العالمي (F.O 317/11907: July 1956).

كما أصدر مجلس العموم البريطاني بياناً بشأن الوضع في قناة السويس في السادس من أغسطس جاء فيه "أن السعي لتنفيذ عملية تدويل قناة السويس بالقوة على غير إرادة الحكومة المصرية وإرادة شعبها. سيحرض الدول العربية ضدنا وسيكون له صدها في آسيا وإفريقيا،

ب طهران - منها أن طبقة الرأسمالية الإيرانية لها رؤية مناقضة لرؤية الغالبية الإيرانية العاطفية التي أسعدها قرار تأميم القناة، حيث يرى الرأسماليون أن التأميم تهديد خطير لتجارته، وخاصة صادراتهم النفطية التي تمثل شريان الحياة للتنمية الاقتصادية وتحسين مستواهم المعيشي، فهم يدركون أن افتقارهم إلى خطوط الغاز يجعلهم أكثر اعتماداً على القناة أكثر من أية دولة منتجة للنفط في الشرق الأوسط. كذلك يخشى الشاه وآخرون أنه إذا نجح عبد الناصر فيما يرمي إليه، سينال مكانة كبيرة في الشرق الأوسط، وخاصة في البلاد العربية، مما يؤدي إلى قيام الأخيرة بنقض حلف بغداد (F.O 317/119104: Aug 1956).

ويحدد التقرير البريطاني الموقف الإيراني في الرغبة في التوصل إلى رؤية توفيقية بين السيطرة الدولية على القناة -لضمان حرية الإبحار عبر القناة- والاعتراف بحق مصر في تأميم شركة قناة السويس (F.O 317/119104: Aug 1956).

وربما يرجع موقف إيران من التأميم إلى أنها استشعرت مراة سيطرة تلك الشركات العملاقة الكبرى على بلادها واحتكارها لثرواتها (البتروال الإيراني)، وهذا ما تمثل في شركة البترول البريطانية -الإيرانية التي كانت تتحكم في إيران حتى تصدت لها الحركة الوطنية بقيادة الدكتور مصدق، وقام بتأميم البترول الإيراني عام ١٩٥١م، الذي كان بداية النهاية لمصدق على يدي أمريكا التي اتضح أنها كانت تخطط لإسقاط مصدق والسيطرة على النصب الأكبر من بترول إيران.

مما يمثل ضرراً بسلام العالم أجمع" (F.O 317/119105: Aug1956).

واستمرت المملكة العربية السعودية في تأييد موقف مصر مادياً ومعنوياً، وعن البعد المادي فيتضح من الخبر الذي تناوله باهتمام بالغ أحد تقارير السفير البريطاني بجدة عن تقديم مساعدة مالية من الملك سعود لمصر، وذكر: "أن هناك تحفظاً وتكتيماً شديدين بشأن مبلغ ١٠ مليون دولار قدمها سعود لناصر، ورغم معرفة الخبر من إذاعات خارجية، إلا أن الإذاعة العربية السعودية لم تعلن الخبر سوى ليلة أمس من راديو مكة.. وصرح وزير المالية السعودي بأن هذا المبلغ سيقدم لمصر من صندوق خاص، ومن ثم لن يكن له تأثير على مخصصات التبادل الأجنبي مع البنوك المحلية.. وقد قمت باستطلاعات واسعة عن هدف سعود من تقديم هذا المبلغ الضخم لناصر، وليس من شك أنه قرار شخصي.. وتقول استطلاعات الرأي أن تعليمات الملك كانت (تقديم دعم من الملك للشقيقة مصر)، ويبدو أنها حركة تكتيكية من سعود للظهور كوسيط لحل أزمة السويس" (PREM 11/1466: Aug1956).

ولعل أبرز خطوات المملكة العربية السعودية في إطار مساندة مصر، اشتراكها -مع مصر وسوريا ولبنان والأردن والعراق واليمن وليبيا- في اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية يوم ١٢ أغسطس في القاهرة للتعبير عن التأييد الكامل لمصر في مسألة تأميم شركة قناة السويس، حيث وافقت اللجنة السياسية للجامعة على قرار التأميم وأعلنت أنها: "تشارك مصر في وجهة نظرها، وتؤيد تأييداً كاملاً جميع التدابير

اللازمة التي قد تتخذها مصر فيما بعد" (نيكيثينا، ١٩٥٧م: ٦٦).

وعلق تقرير السفارة البريطانية بالقاهرة على هذا الاجتماع، وذكر أنه جاء بغرض تبني الإجراءات الفعالة لمواجهة أية محاولة غربية لاستخدام القوة ضد مصر. وأضاف التقرير "بأن الصحف المصرية قالت بأن قرار اللجنة السياسية للجامعة العربية حول حلف بغداد إلى حبر على ورق" (F.O 317/119105: Aug1956).

وفي يوم السادس عشر أغسطس -يوم افتتاح مؤتمر لندن سالف الذكر- قامت السعودية والبلاد العربية قاطبة بإضراب شامل ومظاهرات صاخبة، احتجاجاً على موقف الدول الغربية، وعقدتها مؤتمر لندن الذي يهدف إلى القضاء على الحرية وإملاء إرادة الاستعمار على مصر وحرمانها من حق السيادة على أراضيها (الأهرام، ١٩٥٦م).

على أية حال انتهى مؤتمر لندن في الثالث والعشرين من أغسطس بموافقة ثماني عشرة دولة على "مشروع دالاس" الذي تضمن جملة مقترحات، تمثلت في أن تدار القناة بكفاية وحرية مكفولتين بصفتها ممراً مائياً دولياً، تطبيقاً للمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨م تحت إشراف هيئة دولية تنظمها معاهدة وتخضع للأمم المتحدة، وأن تكون إدارة القناة منفصلة عن تأثير السياسات الوطنية ووجوب الاعتراف بحقوق مصر المشروعة ومصالحها في إدارة القناة بما في ذلك حصولها على دخل عادل، وضرورة اتخاذ الاحتياطات لدفع التعويض لشركة القناة، وتكوين لجنة تحكيم

لتسوية الخلافات فيما يتعلق بحقوق مصر المشروعة وتعويض الشركة (سالم، ١٩٩٦م: ١٧٦).

وكان كل ما يشغل دالاس أن يحظى مشروعه بموافقة أولاً من جانب إيران وباكستان وأثيوبيا وتركيا، حتى لا يظهر أن هناك انقساماً في الهدف بين الدول الغربية والدول الإسلامية حول أزمة قناة السويس؛ لذا استعان بوزير الخارجية التركي لمحاولة تعبئة الرأي العام في إيران وباكستان وكسب ولائهما (FRUS, 1955-1957: XXVI: 325).

وبالرغم من تأييد إيران لمشروع دالاس، فقد صرح مندوب إيران -مع مندوبي السويد وأسبانيا وإيطاليا وباكستان- بأن تأميم مصر لشركة قناة السويس ليس عملاً مناقضاً لقواعد القانون الدولي -كما ذهب دالاس وسلوين لويد (وزير الخارجية البريطاني)- على حين عدت باقي الدول التأميم عملاً يتسم بالارتجال وعدم التبصر (سالم، ١٩٩٦م: ١٧٨).

كما أشار مندوب إيران -وكذلك مندوبو الدانمارك والنرويج وأسبانيا واليابان وغيرهم- أثناء جلسات المؤتمر إلى أن الوسيلة الوحيدة لتسوية مسألة قناة السويس هي إجراء محادثات سلمية مع مصر؛ لأنها الدولة صاحبة السيادة. ولعل ذلك الموقف من قبل إيران وغيرها هو ما جعل لمؤتمر لندن مغزاه، إذ إنه كان ضربة لأنصار القوة والتهديد، كما أن بعض المبادئ الأساسية أثرت في المؤتمر، وتم الاعتراف بها بدرجات متفاوتة، وهذه المبادئ هي: الاعتراف بحق مصر في تأميم قناة السويس على أساس أنها ممر بحري ذو أهمية دولية، والاعتراف بسيادة مصر في تسوية المشكلة، وضرورة تسوية هذه

المشكلة تسوية سلمية عن طريق المفاوضات (نيكيتينا، ١٩٥٧م: ٧٦-٧٧).

وإزاء الموقف الإيراني، صرح وزير مالية بريطانيا في مجلس الوزراء البريطاني في الثامن والعشرين من أغسطس بأن: "تزايد تأثير الإيرانيين بالشعور الوطني في مصر، يهدد المصالح الاقتصادية للمملكة المتحدة واحتياجاتها من بترول الشرق الأوسط -التي تعد إيران من أهم منتجيها- إذا ما نجح عبد الناصر، برغم استمرار رغبة إيران وغيرها من دول الشرق الأوسط المنتجة للبترول في بيع انتاجها منه، ولكننا لن نقبل الحصول عليه بشروطهم" (PREM 11/1104: Aug1956).

وأشار أحد تقارير الخارجية البريطانية إلى أن السفير الأمريكي بطهران يمارس ضغوطاً على الشاه لإقناع سعود بضرورة التأثير على عبد الناصر لقبول مشروع دالاس، وإقناع الشاه بإعداد رسالة للملك سعود تتضمن "الإشارة إلى الحاجة الماسة لكل من إيران والسعودية لاستمرار حرية الانتقال عبر قناة السويس، وتذكير الملك سعود بأن الغرب هو عملياً السوق الوحيد للنفط بالشرق الأوسط، والتشديد على أن التهديد الحالي لرخاء الدولتين -السعودية وإيران- هو نتيجة مباشرة للعمل الذي قام به ناصر، دون استشارة القوى الأخرى الإسلامية، وضرورة تبني الملك لأي عمل يراه مناسباً لإقناع ناصر" (PREM 11/1460: Sept1956).

وإزاء تلك الضغوط الأنجلو أمريكية، أرسل الشاه رسالة إلى الملك سعود تضمنت "ضرورة التعاون لبذل كل جهد بخصوص دعم حقوق مصر في تأميم شركة

ولا عن الوسائل التي ستتيح لتنفيذ قراراتها، (FRUS, 1955-1957 VXVI: 302).

وصرح الملك سعود بأن بقاء عروض دالاس كما هي..سيجعل العرب ناقلين أكثر من قبل، لما تتطوى عليه من السيطرة الدولية على القناة، من حيث استمرار التعامل التجاري مع إسرائيل (PREM 11/1460: Aug1956).

وقد أيدت السعودية مشروع الهند بالمؤتمر سالف الذكر، حيث اقترحت الهند إنشاء هيئة دولية استشارية تعاون الإدارة المصرية، وتمدها بالإرشادات الفنية، ولا يكون لها نفوذ (FRUS, 1955-1957 VXVI: 294). وعارض أغلب المؤتمرين هذا المشروع لتأكيد حقه مصر في ممارسة سيادتها على القناة.

ولم يقتصر رد فعل السعودية على مؤتمر لندن على التصريحات المذكورة، وإنما راحت تدعم كل من يدافع عن موقف مصر ويتضامن معها، فأعربت عن تقديرها الكبير لنشاط الوفدين السوفيتي والهندي في المؤتمر، ودورهما في الدفاع عن حقوق مصر في السيادة. وتحت شعار "العرب يعرفون من هو عدوهم، ومن هو صديقهم" -الذي رفعته الصحف العربية عندما عبرت عن رد فعلها لمؤتمر لندن- استقبلت الرياض رئيس وزراء الهند (جواهر لال نهرو) استقبالا حافلا، فضلاً عما كتبه الصحافة السعودية عن "نهرو" من مديح وإطراء وألقاب مثل: رسول السلام، وهو ما دفع الصحافة الباكستانية إلى شن هجوم لاذع على الرياض، واتهمتها بالابتعاد عن أهداف الإسلام (مدني، ٢٠٠٨م).

القناة وتأمين حرية المرور في هذه المياه الدولية في إطار ضمان دولي، مع التشديد على أهمية القناة لإيران، وخطورة انتشار الشيوعية على مصر وجيرانها ما لم يتم التوصل لتسوية مرضية" (PREM 11/1460: Sept1956).

وكانت للمملكة العربية السعودية رؤية بشأن مشروع دالاس، وعن الهيئة الدولية المذكورة حيث قال الأمير فيصل: إن مجرد الحقيقة القائلة بتدويل القناة، والوجود الأجنبي على تلك الأرضية المصرية، فإنه يعد تدخلاً في شؤون مصر الداخلية. وعلق فيصل على "كون إدارة القناة منفصلة عن السياسة الوطنية"، وقال: "إن هذه الفقرة في ظاهرها سلمية وغير عدائية ولكننا لا نعرف ما المقصود منها بالضبط؟، وما يكمن ورائها؟، وربما تؤدي إلى انتقاص لحقوق مصر المشروعة. وعن الفقرة الخاصة بحق مصر في الحصول على دخل مناسب من إيرادات القناة، رأى فيصل: "أنها تبدو جيدة، ولكن باتصالها (بضرورة الحرص على جعل الأجور منخفضة)..فإن ذلك لم تقبله مصر مطلقاً، بمعنى أن أية محاولة لحصر الرسوم التي تفرضها مصر، وتقييدها في ذلك..يعد تدخلاً سافراً في السلطة العليا المصرية"، وأضاف فيصل: "بأنه بالرغم من أن مصر أكدت في أعقاب التأميم على استمرار الرسوم الجارية، ولكن من حق المهبط هنا أن يحدد الأجور على هبوط الطائرات" (FRUS, 1955-1957 VXVI: 287-294). أما لجنة التحكيم التي اقترح دالاس تكوينها، فقد رأت السعودية أنه ليس هناك أية تفاصيل عن تلك اللجنة وسلطاتها،

إلى الرياض- الأمير فيصل بالتوسط لدى الحكومة المصرية لقبول التفاوض مع لجنة القناة - كما سماها منزي-، واستجاب فيصل، لكن السعودية اقترحت بعض الإجراءات لضمان مناخ مناسب في المفاوضات مع مصر؛ منها: أن تسحب كل من إنجلترا وفرنسا قواتهما التي تم تعبئتها وإرسالها إلى البحر المتوسط بعد تأميم القناة، فضلاً عن إلغاء كل العقوبات الاقتصادية المفروضة على مصر عقب تأميم القناة؛ كمنع الولايات المتحدة الأمريكية شحن القطارات إلى مصر.

وأكدت السعودية: أن استخدام كلمات (قرارات، ترتيبات، الاستعدادات التأسيسية) في استعراض الدول الخمس على الرئيس عبد الناصر، لن تقبله مصر مطلقاً؛ لأنه يمس سلطتها؛ لأنها الدولة صاحبة السيادة في الأمر المعروف للتفاوض (FRUS, 1955-1957 VXVI: 288).

وخلال فترة وجود بعثة منزي في مصر (٣- ٩ سبتمبر)، أجرى إيدن اتصالاته بالرئيس الأمريكي أيزنهاور الذي أكد خلالها أن السلام أصبح مهدداً إن لم تدعن مصر للتفاوض، ويذكر أن بريطانيا وفرنسا تواصلان استعدادتهما العسكرية، ولكن بين أيزنهاور لإيدن أن الرأي العام الأمريكي يعارض فكرة استخدام القوة، وأن الاقتصاد البريطاني لا يتحمل عبء عمليات حربية، يترتب عليها فقدان بترول الشرق الأوسط، ثم رد رئيس الوزراء البريطاني على الرئيس الأمريكي برسالة يبلغه فيها أنه لا بد من حل عاجل يضمن عدم السماح لعبد الناصر بالمضي بما أخذ؛ لأن الاستيلاء على قناة السويس ليس سوى البداية في حملة مدروسة

على أية حال، كلف المؤتمر منزي - رئيس الوزراء الاسترالي- لیسافر إلى مصر بلجنته (التي ضمت خمسة أعضاء من إيران وأستراليا وأثيوبيا والسويد والولايات المتحدة)، لكي يعرض على الرئيس عبد الناصر "قرار" الثماني عشرة دولة لإدارة قناة السويس.

وراحت الصحافة الإيرانية تبرر اشتراك إيران بمؤتمر لندن ولجنة منزي، فكتبت جريدة يوسف طهران في سبتمبر ١٩٥٦م "ينبغي ملاحظة أن إيران لم تشارك في المؤتمرات المنعقدة في لندن لتسعد قلوب غيرها من البلاد، بل لتقف في صف الحفاظ على السلام ومصالح بلادنا، ففي مشاركتنا بهذه المؤتمرات كنا نبغي التوصل إلى وسيلة تصان بها مصالح بلادنا في هذا الممر المائي المهم المسمى بقناة السويس..ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نتخطى مصالحنا في هذه الظروف، رغم ما نكنه من مشاعر قوية - من التضامن الشرقي- التي تدفعنا لنكون في صف مصر، ودعم الرئيس عبد الناصر، ولكن لا بد من النظر في القضايا الدولية بهدوء ودراستها دراسة منطقية، لذا فليس باستطاعة إيران أن تلقي بيدها إلى التهلكة لأجل خاطر مصر، وقد برهنت الحكومة الإيرانية خلال تلك الاجتماعات على حسن مقاصدها، وسياسة الوفاق التي تتبعها بشأن قناة السويس، ولا بد ألا ننسى أن البلد الواحد في عالم اليوم لن تعيش بمعزل عن غيرها، ولا أن تعيش ضمن مجموعة بعينها من البلاد وتنسى غيرها (F.O 317/119138: Sept1956).

ورأت السعودية أن بعثة الدول الخمس قد تكون خطوة للأمام للتفاوض في جو من الود مع الرئيس عبد الناصر، وطالب أندرسون -مندوب الرئاسة الأمريكية

خططها عبد الناصر تستهدف طرد كل ما للغرب من نفوذ ومصالح في كافة الدول العربية، وأضاف إيدن بأن عبد الناصر إذا تمكن من الفوز بغنيمته بنجاح متحدياً ثماني عشرة دولة؛ فإن سمعته في البلاد العربية ستصل إلى القمة؛ مما يمكنه من خلق ثورات يقوم بها ضباط في السعودية والأردن وسوريا والعراق، وستكون الحكومات الجديدة في هذه الدول تابعة لمصر، إن لم تكن لموسكو، وستوحد مصادر البترول تحت إشراف دولة عربية متحدة ترأسها مصر.. وعندئذ يتمكن عبد الناصر من حرمان أوروبا الغربية من البترول (سالم، ١٩٩٦: ١٨٥-١٨٦).

من هنا بدأ الشقاق يظهر في العلاقات الأنجلو أمريكية، والواقع أن أيزنهاور وضع أمامه ضرورة حل النزاع بالطرق السلمية، وأن تأميم شركة قناة السويس عمل شرعي، ويدخل تحت حقوق السيادة المصرية، وبالتالي فاستخدام القوة ليس شرعياً ولا قانوناً، وخاصة أن عبد الناصر أدار القناة بمهارة، ومن ثم فإنه لم ينقض اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨م، ومن ثم بعث أيزنهاور مرة أخرى إلى إيدن في الثامن من سبتمبر مؤكداً معارضته للقوة.. وأن تحجيم عبد الناصر يكون بالوسائل الهادئة والأقل عنفاً، وليس عن طريق القوة العسكرية. ورأى دالاس أن يجتمع المنتفعون بالقناة ويكونوا رابطة تقوم بإدارة القناة "هيئة المنتفعين" وكان ذلك منقذاً للوضع الشائك ووسيلة للاحتفاظ بدرجة من السيطرة على الاندفاع الأنجلو فرنسي العدواني، وعندئذ أدرك إيدن أنه لن يحصل على المساعدة الأمريكية لخطته العسكرية (سالم، ١٩٩٦: ١٨٦-١٨٧).

وجاء في أحد تقارير السفارة البريطانية بباريس "أن الأمريكيان يحاولون تدريجياً أن يخلوا بوعودهم وربما يحاولون إجبار حكومة جلالتهما على حل وسط غير مرضي" (F.O 317/119175: Sept1956). كما وجهت الصحافة الفرنسية نقداً شديداً لموقف أمريكا من أزمة السويس، واستنكرت تصريح الرئيس أيزنهاور بإحد المؤتمرات الصحفية في أوائل سبتمبر الذي قال فيه: "إن الحل السلمي الذي توصلت إليه أمريكا لمشكلة قناة السويس، والذي يمكن جميع الأمم من استخدام القناة في الحرب والسلام.. يتعارض مع الاستعدادات العسكرية الفرنسية والبريطانية". وأضافت الصحافة الفرنسية: "أن هذا التوجه الأمريكي يشجع الرئيس عبد الناصر على المناورة من أجل الوصول إلى تسوية قد تقلل من هيبة فرنسا وبريطانيا، وتدمر موقفها كقوى عظمى في الشرق الأوسط للأبد" (F.O 317/119175: Sept1956).

وإزاء خطر الحرب الداهم، راح مجلس الأمن القومي بواشنطن يناقش خطة لتأمين بترول المملكة العربية السعودية في حالة اندلاع أي عمل عسكري من جانب بريطانيا وفرنسا ضد مصر، وتوقف قناة السويس (FRUS, 1955-1957 VXVI: 325).

على أي حال، فشلت بعثة منزيس في دفع الحكومة المصرية بالموافقة على مشروع دالاس الذي عدّه الرئيس جمال عبد الناصر مشروعاً لاستعمار جماعي، وشكلاً مقنعاً من أشكال الإمبريالية (سالم، ١٩٩٦: ١٧٩).

ورغم انتهاء اللجنة الخماسية بالفشل رأينا الدكتور أدرلان - ممثل إيران فيها - يصرح بأنه متفائل من النتائج التي أسفرت عنها مناقشات لجنة منزيس الخماسية مع

الرئيس عبد الناصر، وأنها في نظره نتائج طيبة للغاية وأنه قد أمكن توضيح مسائل كثيرة (الخارجية المصرية، ١٩٥٦م).

وقالت جريدة (صداي مردم) أو صوت الشعب الإيرانية -التي تمثل مقالاتها الاتجاه الموالي لمصر- في عدد العاشر من سبتمبر أن فشل مباحثات القاهرة كان متوقعاً نظراً؛ لأنه كان مصحوباً بالتهديد والإرهاب الفرنسي الإنجليزي، وقالت في عدد السادس عشر من سبتمبر أن مناوشات إسرائيل على الحدود العربية مقصود بها تحويل أنظار العرب عن الجبهة المصرية، أما جريدة فرمان الإيرانية المنتمة كلية إلى الغرب فقد نسبت فشل محادثات منزيس في القاهرة إلى مسلك الرئيس جمال عبد الناصر، وقالت: إنه لم يكن هناك أمل في نجاح المباحثات إذا كان الرئيس عبد الناصر لا يقول إلا كلمة (لا).. وبعد أن قارنت بين الرئيس المصري وبين هتلر، قالت: إن المقارنة الأدق تصح بين مسلك الرئيس المصري ومسلك مصدق في إيران ثم ختمت مقالها برجائها ألا يلقي الرئيس عبد الناصر ببلاده وغيرها في أتون الحرب (الخارجية المصرية، ١٩٥٦م).

وبعد أن بدأت التهديدات والتظاهرات المسلحة ضد مصر، ساورت الملك سعود مشاعر خوف، فبعث إلى القاهرة ببرقية جاء في مقدمتها: "حالاً أبلغوا الرئيس جمال عبد الناصر أن موقف الدول الغربية وبالأخص بريطانيا وفرنسا من مصر قد أزعجني وأقلقني وحرمني النوم". وبعد أيام بعث الملك إلى الرئيس عبد الناصر بصورة من تقرير عن تفاصيل الاتصالات التي قامت بها المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

واقترح الملك سعود بإحدى برقيات جمال عبد الناصر أن يقوم بدور الوسيط بين الولايات المتحدة ومصر؛ وقال الملك في نهاية رسالته في السابع من سبتمبر: "فإن نجحنا في العمل فهو المطلوب؛ لأن المقصد من ذلك هو مواصلة السعي وجعل الباب مفتوحاً حتى نصل إلى ما نرجوه" (هيكل، ١٩٩٦م: ٥٠٧ - ٥٠٨).

وبالفعل بذل الملك سعود مساعيه في هذا الاتجاه، وتبادل الرسائل مع أيزنهاور، وقد جاء بأحداها "لا بد من أن نتعاون سوياً، وببذل مساعينا لتقليل حدة الأزمة، وإزالة أسباب التوتر التي تقف عائقاً أمام تعزيز العلاقات الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية..ومن جانبي سأحاول تمهيد التفاوض مع مصر، بالشكل الذي يضمن حرية الملاحة بقناة السويس، والحقوق الكاملة للسلطة المصرية.. حتى يمكن تجنب الأزمة التي لو استمرت، ستؤدي إلى نتائج غير متوقعة" (FRUS, 1955-1957 VXVI: 294-295).

وأشار أحد التقارير البريطانية إلى: "ضرورة التصدي لدور الملك سعود -كوسيط لحل أزمة السويس- الذي يحرص على الظهور به، لما لهذا الدور من خطر طويل الأجل على بريطانيا، حيث يتعين علينا أن نرد له الجميل في مطالبه.. وقد نجد أنفسنا خاضعين لضغط ليس فقط من السعودية، بل من الولايات المتحدة وباكستان، وربما دول أخرى لتبني موقف تجاه واحة البوريمي" (PREM 11/1460: Aug1956).

وجاء بتقرير آخر للسفارة البريطانية بطهران: "أن الوقت قد حان لضرورة الضغط على سعود ليتعد عن

المشهد، ويتوقف بالقوة عن دفع النقود التي تقوي من شوكة ناصر" (PREM 11/1460: Sept1956).

على أية حال وجهت مصر في العاشر من سبتمبر الدعوة إلى دول العالم لعقد مؤتمر لتشكيل هيئة مفاوضة تمثل الدول التي تستخدم القناة، لعقد اتفاق يضمن حرية الملاحة دون المساس بسيادتها، وقد لبّت السعودية وتسع عشرة دولة أخرى نداء مصر (كيرلس، ١٩٨٨ : ١٠٤)، على حين ارتأت بريطانيا: "أنه لا جدوى من هذا المؤتمر الذي دعا إليه ناصر؛ لأنه تكرر لمؤتمر لندن الذي جاء بآراء ثمان عشرة دولة من مستخدمي القناة .. ومع ذلك رفضه ناصر" (F.O 317/119138: Sept1956).

وفي الحادي عشر سبتمبر طار جى موليه -رئيس وزراء فرنسا- إلى لندن؛ لبحث مع إيدن خطوتهما التالية، وكان قرارهما الأول أن يطلبوا من شركة قناة السويس سحب مرشديها من العمل في القناة، لكي يتعطل سير الملاحة فيها، ويكون ذلك مبرراً لاستخدام القوة (هيكل، ١٩٩٦م: ٥٠٧ - ٥٠٨).

والحق أن إيدن كان متعطشاً إلى استخدام القوة ضد ناصر منذ بداية التأميم، ولكنه أثر الاستماع إلى نصائح من أمهلوه عن العدوان حتى تسنح الفرصة المناسبة التي تبرر استخدامه للقوة أمام بريطانيا والرأي العام العالمي، لعل مسلك الحكومة المصرية تجاه موضوع التأميم يتغير، أو لعل شكوى الدول المنتفعة بالملاحة في قناة السويس تزداد قوة، نتيجة عجز الهيئة المصرية عن إدارة القناة، وعدم الثقة في كفاءة الإدارة المصرية للقناة (عبد الحميد، ١٩٦٤م: ٣٦).

وجدير بالذكر أن أندرسون - مندوب الرئاسة الأمريكية - عندما سأل الأمير فيصل على مسألة عدم ثقة المستخدمين للقناة في كفاءة الإدارة المصرية لها أجابه: "بأنه ليس هناك أي شئ يميز نقص الثقة في الإدارة المصرية، ونحن نسلم بأننا في الشرق ينقصنا المهارات الفنية، ولكننا لا نعتقد أن مصر أقل شأناً من الغرب في مسألة الكفاءة وتحمل المسؤولية" (FRUS, 1955-1957: 293). VXVI.

وعن رأي إيران في هذا الأمر، يتضح من تلغراف السفارة الأمريكية بلندن إلى وزارة الخارجية الأمريكية عن نشاط لجنة الخمس دول، حيث ذكر: "أنه خلال المناقشة لوضع الخطوط العريضة التي يتم على أساسها التفاوض مع مصر، أثار بعض المجتمعين ضرورة التركيز على تفوق الموظفين والطيارين الأوربيين على المصريين، والشكوى من الصعوبات المتزايدة التي تواجهها سلطات القناة والمارون بالسفن من المصريين حتى قبل تأميم القناة، غير أن هذا -التأكيد على تفوق الأوربيين على المصريين- لم يترك انطباعاً جيداً عند الإيرانيين" (FRUS, 1955-1957: 307). VXVI.

على أي حال خاب ظن إيدن، ولم تبد في الأفق بوادر أحد الاحتمالات التي كان ينتظر إيدن تحقيقها، فبدأ سياسة جديدة لتعطيل الملاحة، وتوريط مصر، وكشف عجزها أمام الرأي العالمي، وكان التخطيط "الأنجلو فرنسي" على يقين بأن سحب المرشدين يعقبه توقف للملاحة في القناة، فهددت لندن بإنقاص عدد المرشدين.. ومنعت سبعة منهم كانوا يقضون إجازاتهم في بريطانيا وقت إعلان قرار التأميم من العودة إلى

مصر (سالم، ١٩٩٦ : ١٨٣). وأصدر مجلس إدارة الشركة المؤممة تعليماتها لموظفيها ومرشديها غير المصريين بقناة السويس للتسجيل قبل الخامس عشر من أغسطس لدى ممثلي دولهم الدبلوماسيين أو القنصلية، ليعلنوا ولاءهم للشركة ورغبتهم في العودة للوطن، أو يفقدوا معاشاتهم، وأهابت بموظفيها لا يتلقون تعليمات من السلطات المصرية والإدارة الجديدة. ثم علقت الشركة المؤممة عملية عودة طاقمها للوطن -بناءً على طلب الخارجية البريطانية- حتى نهاية مؤتمر لندن الأول (F.O 317/119089: Aug1956).

وأدانت السعودية أفعال فرنسا وبريطانيا لإعاقة الملاحة بالقناة، من خلال تحريضهما للمرشدين والعاملين على مغادرة القناة، وصرحت "بأن الجميع يدرك أن نواياهم من وراء ذلك، هو إظهار عدم كفاءة الإدارة المصرية للقناة، وأن تلك التصرفات تمثل عقبة في سبيل حل الأزمة بالطرق السلمية" (FRUS, 1955- 1957 VXVI: 289).

وتمكنت المخابرات المصرية من اختراق السفارة الفرنسية في القاهرة في بداية أغسطس، وصورت وثيقة تحتوي على معلومات عن اشتراك فرنسا مع شركة القناة المؤممة في خطة لإيقاف الملاحة في القناة ليلتي ١٤ / ١٥ سبتمبر؛ وذلك بتوقف جميع مستخدمي الشركة الأجانب من مرشدين وعمال وفنيين، وإرسال ستين سفينة تجارية في الليلة نفسها للمرور في القناة، وهذا يفوق طاقتها المروية، وعندئذ يتضح جلياً إخفاق مصر في إدارة القناة، وتتدخل بريطانيا وفرنسا لإنقاذ القناة. وردت مصر على هذه التحركات بإعلانات في

صحف غالبة الدول البحرية تطلب مرشدين، وأعلنت مصر في نهاية أغسطس أن المعدل اليومي للسفن التي مرت بالقناة خلال شهر التأمين قد ارتفع في ظل الإدارة الجديدة من ٤٢ إلى ٤٤ سفينة (سالم، ١٩٩٦ : ١٨٣ - ١٨٤).

وبالفعل انسحب المرشدون والفنيون الأجانب الذين يعملون في القناة في منتصف ليلتي ١٤ / ١٥ سبتمبر تنفيذاً للمؤامرة المرسومة، ثم كانت المفاجأة أن سير الملاحة في القناة لم يتوقف، وإنما استمر على حاله الطبيعية رغم ضخامة عدد السفن التي حشدت في تلك الليلة، حيث استعارت الإدارة المصرية للقناة عدداً من ضباط البحرية المصرية، وتم تدريبهم بسرعة على عملية الإرشاد، كما استقدمت عدداً من الضباط البحريين تعاقدت معهم بصفة شخصية من اليونان وإيطاليا وإسبانيا. وهكذا طاشت ضربة إيدن وموليه في الهواء، وأفلتت منهما الفرصة التي كانا يتوقان إليها، ليستندا عليها من أجل التمهيد لتبرير خطتهما العدوانية المنتظرة (عبد الحميد، ١٩٦٤م : ٣٧).

وعلى هذا قبل إيدن فكرة دالاس بتكوين (هيئة المتنفعين)، حيث أراد اللعب بهذه الورقة الجديدة، فهو يعلم تماماً أن مصر سترفض ذلك المشروع، وفي هذه الحالة يكون ضامناً للمساندة الأمريكية في استخدام القوة ضدها (سالم، ١٩٩٦م : ١٩٥).

وفي الثالث عشر من سبتمبر طلب نهرو من ممثلي إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أن يعدلوا عن مشروعهم الخاص بإنشاء هيئة دولية للمتنفعين بالقناة، وتضامنت الأمة الهندية مع الأمة المصرية،

وأعلن شاه إيران -وملك أفغانستان وحكومات أندونيسيا وكمبوديا ورؤساء وزراء بورما ونيبال- عن التأييد الكامل لمصر. وفي الوقت ذاته نمت جبهة البلاد العربية -وعلى رأسها السعودية وسوريا والأردن- وأيدت مصر تأييداً كاملاً، لأنها رأت في النضال الذي تقوم به مصر نضالاً عادلاً في سبيل حرية جميع الشعوب العربية وسلامها، كما أكدت في إصرار وعزم "أنهم سيعتبرون أي عدوان يقع على مصر عدواناً على جميع البلاد العربية". وجاء هذا التأكيد - بصفة خاصة- في قرار اللجنة السياسية للجامعة العربية في الثامن عشر من سبتمبرالذي استنكر سياسة التهديد، وسياسة الضغط السياسي والاقتصادي والعسكري التي تتبعها الدول الغربية في سبيل تنفيذ خططها التي تثير قلق جميع الدول العربية، ونوه القرار بتأييد الدول العربية الكامل لتسوية أزمة قناة السويس بالطرق السلمية (نيكتينا، ١٩٥٧م: ٨٧- ٩٠).

كما قالت جريدة (صداي مردم) الإيرانية في عدد السابع عشر من سبتمبر أن مؤتمر لندن الذي قرر وزير الخارجية الإيراني حضوره في التاسع عشر من سبتمبر لا يعدو أن يكون مظاهرة لإنشاء هيئة مستخدمي القناة، ومحاولة لتحميل الدول المشتركة فيه مسؤولية ما يمكن أن ينشأ عن فرض هذه الهيئة عن مصر، واستطردت قائلة: "إن ما قاسته إيران وهي دولة صغيرة من عنف الكبار جدير بأن يحدد سياستنا في مسألة القناة أدق تحديد.. وعلى وزير الخارجية أن يعلم علم اليقين أنه لا يوجد إيراني يوافق على استعمال القوة والعنف ضد مصر،

وأن يعلم أيضاً أن وجدان شعب إيران مع شعب مصر" (الخارجية المصرية، ١٩٥٦م).

وإزاء تلك الاحتجاجات الشديدة، اضطرت الدول الغربية إلى أن تتوقف عن تهديداتها العسكرية كما قام مؤتمر لندن في ١٩ - ٢١ سبتمبر بدور كبير في وقف خطط الدول الغربية العسكرية؛ وذلك لأن إيران وغيرها من الدول المشاركة بالمؤتمر فضلت إحالة مسألة قناة السويس فوراً إلى هيئة الأمم المتحدة، وقد اتخذ أعضاء المؤتمر موقفاً غير حماسي تجاه اقتراح دالاس بالتخاذ تدابير اقتصادية جماعية ضد مصر في شكل مقاطعة المرور بالقناة، وتفضيل الطريق حول إفريقيا، وهذا الاقتراح لا يهدف إلى معاقبة مصر فحسب، وإنما يؤدي أيضاً إلى تعزيز احتكارات البترول الأمريكية على حساب شركائها الإنجليز (نيكتينا، ١٩٥٧م: ٩٠). وعندما عرض مشروع إنشاء هيئة المتفعين بالقناة لإدارتها بمعرفتها، اعترض عليه أغلب الأعضاء، لأنه يهدف إلى فرض تسوية لمشكلة القناة على مصر (كيرلس، ١٩٨٨م: ١٠٧). وصرح وزير الخارجية الإيراني بأن باب المفاوضات مع مصر لم يغلق بعد، واقترح أن يتجه ممثلو الدول الثماني عشرة إلى مصر لإجراء مفاوضات عملية معها بشأن موضوع هيئة دولية لإدارة القناة (الخارجية المصرية، ١٩٥٦م).

وكان الرئيس جمال عبد الناصر خلال تلك الفترة يواصل تدعيم الجبهة المؤيدة لمصر، وكان مهتماً بموقف المملكة العربية السعودية على وجه التحديد، فقد كان يرى المحاولات الأمريكية للوقعة بين البلدين، لذا كتب إلى الملك سعود يقترح عليه ضرورة عقد اجتماع بينهما،

وتوجه عبد الناصر في الثالث والعشرين من سبتمبر إلى الدمام التي شهدت مظاهرة جماهيرية حافلة بوصول الرئيس جمال عبد الناصر، حيث توجهت جماعات غفيرة من كل أنحاء المملكة للترحيب برجل أصبح رمزاً لنضال أمة بأسرها، واقترح الرئيس جمال عبد الناصر على الملك سعود، ضرورة إيجاد تنسيق أكبر بينهما، وتشاور مبكر في كل الأمور يكشف محاولات الوقعة أولاً بأول (هيكل، ١٩٩٦م: ٥٠٧ - ٥٠٨).

وانعقد في لندن من أول أكتوبر إلى الخامس من أكتوبر مؤتمر لوزراء خارجية الدول التي قبلت الاشتراك في هيئة المنتفعين؛ والتي كانت إيران واحدة منها، ولم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا أن تجعل دول المؤتمر تقبل إنشاء الهيئة المذكورة، إلا بعد أن قبلت شروطها بوجوب تسوية مسألة قناة السويس تسوية سلمية، وكشف ذلك المؤتمر عن الاختلافات الموجودة بين تلك المجموعة من الدول، حيث لم ينته إلى حل للمشكلات التي أثّرت فيه، ولم يستطع المؤتمر كذلك أن يعالج مسألة تمويل الهيئة، كما لم يستطع المشتركون أن يختاروا رئيساً أو مقررًا لتلك الهيئة.. ومع ذلك انتهى بتأليف المجلس التنفيذي للهيئة من مندوبين عن بريطانيا وأمريكا وفرنسا وإيران وإيطاليا والنرويج (نيكتينا، ١٩٥٧م: ٩٢).

وأمام هذا الجو غير الودي.. لجأت الدول الغربية إلى المناورة، وما كاد مؤتمر لندن -سالف الذكر- ينتهي، حتى قدمت إنجلترا وفرنسا شكوى ضد مصر إلى مجلس الأمن في الرابع من أكتوبر، وبررت تلك الشكوى بدعوى "ضرورة حمايتهما من المصريين"، وطالبت الدولتان

بفرض إشراف دولي على قناة السويس، غير أنه سرعان ما زال قناع السلام الزائف عندما زادت أعمال حشد الجيوش الإنجليزية-الفرنسية في المراكز الأمامية المؤدية إلى مصر، وما أن بدأت اجتماعات مجلس الأمن حتى بدأت الأنباء تنشر في الصحف عن وجود تجمعات كبيرة من القوات العسكرية التابعة للدول الغربية في منطقة شرق البحر المتوسط، وردت مصر بشكوى مقابلة ضد الدولتين على أساس أنهما تهددانها بالعدوان المسلح؛ لأنها مارست حقوق سيادتها وأمت شركة تجارية. وقد كانت الدول الغربية ترمي من وراء شكواها إلى مجلس الأمن الحصول على تفويض بالتدخل في شؤون مصر الداخلية، ومن ثم فقد أمكن لأول مرة منذ تأميم شركة قناة السويس، إجراء مناقشات بحضور مصر واتخاذ قرارات (نيكتينا، ١٩٥٧م: ٩٣).

وبينما جاء في أحد تقارير الخارجية الأمريكية بواشنطن أنه لا يمكن الاعتماد على إيران في التصويت لصالح بريطانيا في حالة تصعيد أزمة السويس إلى مجلس الأمن (FRUS, 1955-1957 VXVI: 323)، ذهب تقرير آخر إلى أن النجاح المستمر لعبد الناصر سيؤدي حتماً إلى إضعاف الحكومة الإيرانية المناصرة للغرب وانهارها، مما سيفرض على إيران مناصرة بريطانيا بمجلس الأمن (FRUS, 1955-1957 VXVI: 336).

وقبل أن تنعقد الجلسة الأولى لمناقشات مجلس الأمن، تلقت القاهرة برقية من السفير المصري الدائم في الأمم المتحدة -عمر لطفني- يقول فيها: "إن المندوب الإيراني في مجلس الأمن -السفير جلال عبده- أبلغه حيرته،

حيث سمع أن فرنسا قررت أن تترك رئاسة جلسات مجلس الأمن في هذه الدورة لإيران. وكان الدور على فرنسا وفقاً للترتيب الطبيعي لكن فرنسا وقد تحولت إلى دولة شاكية في الدورة تنازلت -وفقاً للقواعد- عن رئاسة الدورة للدولة التي تليها في الترتيب وكانت إيران، والسفير جلال عبده لا يتصور إنسانياً أنه يستطيع أن يرأس جلسة - يحتفظ فيها بحياده كرئيس- إذا كان موضوعها يخص بلداً إسلامياً كبيراً مثل مصر؟ والمشكلة أنه في الوقت نفسه يشعر بضغوط عليه من طهران، وأن خطة الغرب هي تقديم مشروع قرار والتصويت عليه، والحصول على أغلبية حتي ولو اعترضت روسيا، وبذلك يحصلون على نصر أدبي ويظهرون مصر بمظهر الدولة المعتنة، وأنهى حديثه بالتعبير عن ثقته في رضائنا عن البيان الذي سيلقيه؛ لأنه سيكون في صالحنا، خاصة وأنه سيتضمن أن الغرب لم يعط لمصر الفرصة الكافية من الناحية السياسية لإبراز حسن نواياها، بل إن سياسة الغرب في هذه المسألة قد اتسمت بفقدان الصبر، وهو يطلب من القاهرة أن تتصل بالعاصمة الإيرانية، وتطلب إليها رسمياً تأييد موقفها" (هيكل، ١٩٩٦: ٥١٣).

وطالب مندوب إيران (جلال عبده) بالجلسة الأولى لمجلس الأمن المنعقدة يوم السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٥٦م بالعمل على حل المسألة حلاً سلمياً عادلاً منصفاً حرصاً على مصلحة كل من يهمهم الأمر (الخارجية المصرية، ١٩٥٦م).

على أية حال خاض محمود فوزي -وزير الخارجية المصري- معركة شرسة مع مندوبي إنجلترا وفرنسا بمجلس الأمن، مع قيام همرشولد -السكرتير العام

للأمم المتحدة- بدور الحكم، وإزاء موقف إيران من هيئة المنتفعين..تمكن فوزي من إقناع مندوب إيران (جلال عبده) بحق مصر في إدارة القناة، وأوضح له أن مصر قد تخلصت من الاحتلال الإنجليزي، ولا يمكنها أن تقبل فكرة الاشتراك الدولي في الإدارة؛ لأن معنى ذلك هو عودة الاحتلال بصورة أخرى (هيكل، ١٩٩٦: ٥١٦ - ٨٣٢).

وفي الثالث عشر من أكتوبر صدرت قرارات مجلس الأمن، وهي النقاط الست التي تم الاتفاق على أن تكون قاعدة للمفاوضات بين مصر وبريطانيا وفرنسا لتسوية أزمة القناة، والتي لم يعترض عليها أحد، وتقضي بأن تكون حرية العبور مكفولة والقناة مفتوحة للجميع دون أي تمييز، وأن تحترم سيادة مصر، وتعزل القناة عن السياسة، وتحدد الرسوم بين مصر ومستخدمي القناة بطريقة يتفق عليها، وتخصص نسبة من الرسوم لإنماء القناة والنهوض بها، وأخيراً: فإنه عند حدوث نزاع بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية فيما يختص بالشؤون المعلقة، يحلّ هذا النزاع بطريقة التحكيم. بينما سقطت الإضافة التي ألحقتها بريطانيا وفرنسا بالنقاط الست، وتضمنت مشروع الدول الثماني عشرة في لندن.. وقد اعترض عليها الاتحاد السوفيتي بحق الفيتو، واقترح همرشولد أن تدور المفاوضات على أساس المبادئ الستة في جنيف في التاسع والعشرين من أكتوبر (سالم، ١٩٩٦م: ٢١٧ - ٢٢٠).

وأعرب جلال عبده -عندما جاءت كلمة إيران- عن امتنانه لانتهاه المحادثات إلى الموافقة على المبادئ الستة التي تعد اتفاقاً حول الخطوط الرئيسة التي تقوم عليها

المفاوضات في المستقبل، وأعرب عن شكره لهرشولد لمساهمته في الوصول إلى هذه الحلول العملية، وأكد على ضرورة إيجاد طريقة عملية لتنفيذ هذه المبادئ في جو ودي لا يعرقل المفاوضات (الخارجية المصرية، ١٩٥٦م).

وجدير بالذكر، ما كتبه أيزنهاور -الذي كان يختلف مع حلفائه في الوسائل وقد يكون متفقاً معهم في الهدف- عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية، بمذكراته في السادس عشر من سبتمبر، حيث قال: "من سوء الحظ أن ناصراً يدير القناة بطريقة أحسن وأكفأ من الإنجليز والفرنسيين، ولذلك فإن تفكير إيدن في استعمال القوة ضده يبدو سخيفاً". كتب أيضاً في السادس والعشرين من أكتوبر يقول: "كيف نستطيع أن نبنى سعوداً كمنافس لناصر في العالم العربي، وفي نفس الوقت نكبح جماح حلفائنا الأطلسيين وهم على وشك أن يطلقوا العنان لحماقاتهم، عرض علي هوفر (وكيل الخارجية الأمريكية) خطة لإسقاط ناصر تقوم بها إحدى وكالاتنا ولم أوافق عليها لسهولة كشفها" (هيكل، ١٩٩٦: ٥٣٠-٥٣١).

على أية حال اتفقت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على تنفيذ العدوان الثلاثي على مصر، وبالفعل بدأت إسرائيل عدوانها في التاسع والعشرين من أكتوبر -اليوم نفسه الذي كان محمداً فيه بدء المفاوضات في جنيف لتسوية مشكلة قناة السويس كما ذكرنا- غداة إعلان أمريكا بأن مسألة قناة السويس وضعت على الرف. وفي الواحد والثلاثين من أكتوبر اشتركت بريطانيا وفرنسا في الهجوم على مصر.

ولم يكن الشعب المصري وحده في المعركة، وإنما كان العالم كله تقريباً معه، حيث كان الغضب ضد المؤامرة على مصر يجتاح العالم عامة والشرق الأوسط خاصة.

وقد خاب ظن م بينو - وزير الخارجية الفرنسي - الذي كان لديه شك في تضامن البلاد العربية مع عبد الناصر صاحب الطموحات التي لا حدود لها - على حد تعبير بينو - (F.O 317/119125: Spet1956). حيث أبانت البلاد العربية من اللحظة الأولى مؤازرتها لمصر في مواجهة هذا العدوان، وقد رأت أن هذا العدوان لا يقتصر على مصر فحسب، بل هو اعتداء على كافة الدول العربية.

أصدر الملك سعود بياناً ملكياً صباح الاعتداء الإسرائيلي على مصر، وأمر بالتعبئة العامة تنفيذاً لإتفاقية الدفاع المشترك - سألقة الذكر - وقد وضع يده في يد الرئيس جمال عبد الناصر، ووضع كافة إمكانيات المملكة الاقتصادية والعسكرية في خدمة إدارة الصراع ضد المعتدين، كما أصدرت وزارة الدفاع والطيران السعودية بياناً أمرت فيه جميع الضباط والموظفين والجنود الذين يقضون إجازاتهم بسرعة العودة إلى وحداتهم، ووضعت جميع مطارات المملكة تحت تصرف الطيران المصري، وفتحت الموانئ السعودية لقطع الأسطول الحربي المصري (سعود، ٢٠٠٥م: ٦٤٥-٦٤٦).

وفي خطبته الشهيرة بالجامع الأزهر في التاسع عشر من نوفمبر ذكر الرئيس جمال عبد الناصر أن الملك سعود عرض عليه إرسال قوات سعودية إلى مصر لمعاونة

مصر في صد العدوان، حيث قال: "اتصل بي الملك سعود وقال لي: إن جيش المملكة السعودية تحت تصرفنا، وأموال المملكة تحت تصرفنا، وإن المملكة السعودية مستعدة تعمل أي شئ تطلبه منها.. وكان يعني كل كلمة وكان ردي أننا قلقون على الأردن" (الخارجية المصرية، ١٩٥٦م). وبناء عليه توجه الجيش السعودي إلى الأردن لمقاومة أي اعتداء من إسرائيل هنا (عبد الغني، ١٩٦٤م: ١٦٥). كما شحنت المملكة خمسة وتسعين ألف طن من البترول إلى مصر على ناقلات البترول التي حملت العلم السعودي لمساعدة مصر في هذه الظروف الحرجة (عبد الغني، ١٩٦٤م: ١٦٨).

وكانت السعودية تشكل عمقاً إستراتيجياً للقوات المسلحة المصرية، وترحب بقوات الطيران والبحرية التي تلجأ إليها رغم احتمال تعرضها لامتداد العدوان على أراضيها، وبالفعل صدرت التعليمات إلى الفرقاة رشيد الموجودة في خليج السويس بأن تلجأ إلى الميناء السعودي.. فكان ذلك ترجمة عملية لمعنى التضامن العربي والقومية العربية (مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ١٩٦٦م: ١٣١).

وعن سلاح البترول الذي فطن إليه العرب بعد أن خسروا الحرب مع الصهاينة عام ١٩٤٨م، فقد أصدرت المملكة السعودية في أوائل نوفمبر أمراً بمنع شحن السفن الإنجليزية والفرنسية وتموينها، وأيضاً السفن الأخرى التي تتجه بحمولتها من النفط إلى هذين البلدين، وقطع الخط الممتد إلى البحرين الذي تستفيد منه هذه الدول (عبد الغني، ١٩٦٤م: ١٦٨)، هذا فضلاً عما قامت به سوريا من نسف لمحطات ضخ البترول إلى البحر الأبيض

المتوسط، ويتوقف الملاحه في قناة السويس ثم بنسف خط أنابيب البترول، توقف بترول الشرق الأوسط تماماً عن بريطانيا وعن كل أوروبا الغربية (هيكل، ١٩٩٦: ٥٤٨)، مما كبل بريطانيا وفرنسا خسائر فادحة. كما قامت المملكة العربية السعودية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا في أوائل نوفمبر لعام ١٩٥٦م (الجمهورية، ١٩٥٦).

وفي الخامس من نوفمبر توجه الإتحاد السوفيتي بإنذار إلى كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، يطالب فيه بوقف العمليات العسكرية فوراً، وبانسحاب القوات المعتدية، وأشار صراحة إلى "أن لندن وباريس ليستا ببعيدتين عن مدى الصواريخ النووية"، كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اليوم نفسه قراراً بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية ومجيء قوة طوارئ دولية إلى مصر تابعة للأمم المتحدة برئاسة همرشولد وعضوية مندوبي إيران والبرازيل وكندا وكولومبيا والهند والنرويج وباكستان— للإشراف على وقف إطلاق النار ومراقبة عملية انسحاب قوات العدوان. وواصل أيزنهاور ضغطه على إيدن لدفعه لقبول وقف إطلاق النار، مستخدماً سلاح الضغط الاقتصادي.. ولم يكن أمام مجلس الوزراء البريطاني لإنقاذ الجنيه الإسترليني—الذي كان قد بدأ ينهار بسبب الحرب— سوى القبول فوراً بوقف إطلاق النار، ووافقت إسرائيل أيضاً على وقف إطلاق النار بعد أن كانت قد احتلت كافة مناطق سيناء، ولم يكن أمام موليه هو الآخر سوى الموافقة على إنهاء العمليات العسكرية.. ولم يتوقف أيزنهاور عند وقف إطلاق النار، فقد كان عليه

أن يعمل على تنفيذ الانسحاب أمام تلكؤ إيدن وموليه اللذين كانا يحاولان الخروج بأية مكاسب حتى لا تكون هزيمتهما كاملة، وكذلك لعناد بن جوريون الذي كانت الحرب بالنسبة له خطوة على طريق التوسع الإقليمي (هيكل، ١٩٩٦: ٥٨٨ - ٥٩٢).

وشارك الملك سعود في الثالث عشر من نوفمبر في مؤتمر بيروت مع ملوك ورؤساء العرب، وأصدروا بياناً مشتركاً عما يجب عمله لمناصرة مصر في دفاعها عن سلامة أراضيها وسيادتها، وطالبوا بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة - الصادرة في الثاني والرابع والسابع، والتي تقضي بانسحاب القوات المعتدية فوراً من الأراضي المصرية - وضرورة الفصل بين مناقشة شئون القناة وبين العدوان على مصر. وأعقب هذا المؤتمر اجتماع الملك سعود بملوك ورؤساء الدول العربية بسوريا في العشرين من نوفمبر، الذي أقر بالإجماع: "أن الاعتداء على مصر هو اعتداء على الدول الممثلة في الاجتماع، وضرورة توحيد السياسة والجهود حرصاً على المصلحة العربية المشتركة"، وطالبوا بسحب القوات المعتدية من مصر فوراً دون قيد أو شرط (مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ١٩٦٦م: ١٣٢ - ١٣٣).

ومما لا شك فيه أن هذه الاجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية - وغيرها من الدول - قد ساهمت إلى حد كبير في كسر شوكة العدوان الثلاثي ونزعه الاستعمارية

وعن إيران فقد اجتمعت قمة بغداد غداة الغزو البريطاني الفرنسي لمصر نظراً لتدهور موقفهم كأصدقاء لبريطانيا في المنطقة، وقررت حكومات إيران وتركيا

وباكستان والعراق عقد مؤتمر بطهران على مستوى القمة، وذلك بدون اشتراك بريطانيا قائدة حلف بغداد وزعيمته، ونقلت نشرة وزارة الخارجية المصرية بعددها الخامس عشر تصريحاً لرئيس وزراء باكستان - سهروردي - في العاشر من نوفمبر بعد حضوره مؤتمر طهران جاء فيه: "اتفقت الدول الأربعة بالإجماع على التنديد بالعدوان الإسرائيلي على مصر والمطالبة بسحب القوات الإسرائيلية فوراً وإطلاق سراح الأسرى المصريين، واعتبرت الدول الأربع التدخل المسلح للقوات البريطانية الفرنسية أمراً مؤسفاً، كما أوضحت ضرورة سحب هذه القوات من الأراضي المصرية فوراً، وضرورة مراعاة واحترام سيادة مصر وسلامتها واستقلالها، كما أعربت الدول الأربع عن رأيها في ضرورة حل النزاع حول قناة السويس بمفاوضات تجرى مع مصر تحت إشراف الأمم المتحدة التي ينبغي أن تكفل حرية المرور عبر القناة بصورة تكفل احترام السيادة المصرية احتراماً تاماً"، وأضافت نشرة وزارة الخارجية "وقبل أن تصدر الدول الأربع بلاغها المشترك كان من نتيجة المشاورات التمهيدية التي سبقت ذلك أن تقدمت هذه الدول بطلب مشترك إلى حكومة جلالة الملكة يوم الخامس من نوفمبر أثير - كما علمنا - في إتخاذ القرار الخاص بإيقاف القتال في منتصف الليلة التالية" (الخارجية المصرية، ١٩٥٦م).

ويعلق هيكل على اجتماع الدول الأربع بطهران بقوله: "كان اجتماعهم صورة حية للتخبط والحيرة وللبحث عن طريق جديد وحليف كبير بديل عن ذلك الحليف الذي هوى في السويس، هذا وكان المجتمعون في حرج من أن يكون اجتماعهم تحت لواء حلف بغداد

وبدون اشتراك بريطانيا، ولهذا قرروا في الجلسة الأولى أن يجعلوا عنوان اجتماعهم قمة الدول الإسلامية الأربع في طهران، وكانت النقطة الأولى التي تعرضوا لبحثها بالتحديد كيفية إبعاد بريطانيا عن حلفهم ولو مؤقتاً؛ لأن استمرار اشتراكها فيه بعد انكشاف تواطؤها مع إسرائيل ضد دولة عربية إسلامية أصبح وضعاً لا يطاق.. وذكر الشاه: (طلبنا من البريطانيين أن يتركوا مصر للقوات الدولية، وأخبرناهم بأننا نريد أن ننقذ الميثاق وننقذ بريطانيا.. وإذا لم يقبلوا فمن الأفضل خروجهم من الميثاق وبقاؤنا نحن فيه، وأن نبقي أصدقاء لهم.. ويجب ألا نعطي خصومنا فرصة لاتهام الميثاق بأنه ميثاق عدواني، ولذا يجب الضغط على بريطانيا لتخليص الميثاق وجذب دولة أخرى إليه كأمريكا).. هكذا كان أصدقاء بريطانيا التقليديون على وشك أن يقفروا من سفيتها الغارقة إلى سفينة أخرى، وهي الولايات المتحدة، وكانت السفينة الأمريكية على استعداد لالتقاطهم متجهة إليهم تحاول انتشالهم من البحر" (هيكل، ١٩٩٦: ٥٨٨ - ٥٩٢).

وأخيراً تمت مغادرة آخر جندي لبورسعيد في الثاني والعشرين من ديسمبر ١٩٥٦م - أمام محاولات إيدن لتطهير القناة نظراً لحاجة بريطانيا الأكيدة للبترو- وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر في أول يناير ١٩٥٧ بإنهاء اتفاقية الجلاء مع إنجلترا، والتي كانت تتيح لها الحق في الاحتفاظ بالقاعدة لمدة سبع سنوات، وأنهى بذلك آخر أثر للاستعمار البريطاني، والذي استمر ما يقرب من خمسة وسبعين عاماً. أما إسرائيل فقد انسحبت في الثاني والعشرين من يناير إلى الحدود المصرية ماعدا منطقة رفح وشرم الشيخ. وتحقق انسحابها الكامل في

السابع من مارس ١٩٥٧م، وأعلنت مصر في الثامن عشر من مارس أنها ستطبق اتفاقية ١٨٨٨م الخاصة بقناة السويس، والتي لم يكن من حق إسرائيل بموجبها استخدام القناة، وهو الموقف الذي اتخذته مصر منذ توقيع اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩م بعد إسرائيل مصدرراً رئيساً يهدد أمن مصر وسلامة الملاحة في القناة، الأمر الذي تأكد بعدوان ١٩٥٦م. وفي الثامن من أبريل ١٩٥٧م عادت الملاحة لكافة بواخر العالم ماعدا الإسرائيلية (مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ١٩٦٦م: ١٣٧ - ١٣٨).

وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في مارس ١٩٥٧م بأنها ستتضم إلى اللجنة العسكرية بحلف بغداد.. وهو ما قوبل في مصر وفي معظم دول الشرق الأوسط بأشد مظاهر الإستياء، والواقع أن تلك الخطوة من قبل الولايات المتحدة كانت تعكس سياستها التي ترمي إلى عزل مصر وسوريا عن بقية العالم العربي، وقد شهدت على ذلك دعوة أمريكا الملك سعود لزيارة واشنطن في ١٩٥٧م، حيث استقبل فيها استقبالا راعياً منقطع النظير (ميللر، ١٩٦٢: ١٩٦). وقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية خطورة تعاون المحور الثلاثي -مصر والسعودية وسوريا- في الحيلولة دون تحقيق أهدافها وأطماعها الاستعمارية بالشرق الأوسط، ولم تر بداً من إحداث فجوة بين السعودية ومصر خاصة، حيث ذكر أيزنهاور في مذكراته: "أن سعوداً هو الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يتحدى ناصر في قيادة العالم العربي، وبحول حركة القومية العربية من اتجاه الاتحاد السوفيتي إلى اتجاه الغرب" (هيكل، ١٩٩٦: ٦٠٣ -

٦٠٤). لكنه لم يعلم حرص الملك سعود على الروابط الأخوية مع مصر.. وباءت محاولات التفرقة والفتنة بين البلدين بالفشل، ولم تزد الشقيقتين (مصر والمملكة العربية) إلا قرّباً وصداقة.

هكذا يتضح من الدراسة أن المملكة العربية السعودية (حكومة وشعباً) أرتأت أزمة السويس لعام ١٩٥٦م - وهي المشكلة المرتبطة بالأحداث الخاصة بتأميم شركة قناة السويس - قضية داخلية، وأن التأميم حق من حقوق مصر المشروعة. وتجلّى بوضوح موقف المملكة في تصريح الملك سعود منذ إعلان قرار التأميم: "بأن موقفى وموقف شعبى هو التأييد التام والتكاتف العادل مع الشقيقة مصر، وأنا مع إخواننا العرب حكومات وشعوباً واقفون صفاً واحداً في هذه القضية التي نعتبرها قضيتنا جميعاً" - كما ذكرنا - . ومن ثم مثلت أزمة السويس صفحة مشرقة في تاريخ العلاقات المصرية السعودية.. لعل عرضها وتسليط الضوء عليها يعيدان إلى الأذهان ذكريات كانت ترجمة عملية لمعنى التضامن العربى، ويعطينا دفعة إلى الأمام في سبيل تعزيز أواصر العلاقات القومية العربية رغم عبث العابثين.

كما اتضح من خلال الدراسة قوة شعور الشعب الإيراني بدور مصر التحرري الريادي في المنطقة، والرغبة في التصدي لهيمنة الدول الاستعمارية على بلاد

الشرق الأوسط، وهذا ما تجلّى بوضوح من وصف الوثائق البريطانية لسعادة الشعب الإيراني الغامرة بتأميم قناة السويس، وذهبت الوثائق - كما ذكرنا - إلى تفسير ذلك بأن غريزتهم تدعوهم للتسهيل والتطويل على طبول الوطنية. كذلك أثار تعاطف الشعب الإيراني مع مصر مخاوف القوى الغربية، وهذا ما يعكسه تصريح وزير مالية بريطانيا في مجلس الوزراء البريطانى في الثامن والعشرين من أغسطس لعام ١٩٥٦ بأن تزايد تأثير الإيرانيين بالشعور الوطنى في مصر، يهدد المصالح الاقتصادية للمملكة المتحدة واحتياجاتها من بترول الشرق الأوسط - التي تعد إيران من أهم منتجيه.

بينما خضع الموقف الإيراني لسياسة الحكومة الإيرانية الرسمية التي ارتأت مصالحها في مهادنة القوى العظمى الغربية. وراحت الحكومة الإيرانية تبرر للشعب الإيراني اشتراك إيران في المؤتمرات المنعقدة في لندن بشأن تلك الأزمة، وتعزیه إلى رغبتها في الوقوف في صف الحفاظ على السلام ومصالح إيران في هذا الممر المائى المهم المسمى بقناة السويس، وأنه لا بد من النظر في القضايا الدولية بهدوء ودراستها دراسة منطقية، لذا فليس باستطاعة إيران أن تلقي بيدها إلى التهلكة لأجل خاطر مصر.

ابن سعود، سلمان، تاريخ الملك سعود (١٣١٩هـ - ١٣٨٩هـ / ١٩٠٢م - ١٩٦٩م)، بيروت، دار الساقى للطباعة والنشر، ٢٠٠٥م.

المراجع العربية:

الأهرام، ١٦ أغسطس ١٩٥٦، العدد ٢٥٤٥٧.
الجمهورية، ٧ نوفمبر ١٩٥٦، العدد ١٠٥١.

[Http://WWW.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=121680](http://WWW.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=121680)

ميللر، ريتشارد، داج همرشولد ودبلوماسية الأزمات، (ترجمة عمر الاسكندراني)، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٦٢م.

نيف، دونالد، حرب السويس، كيف أدخل أيزنهاور أمريكا إلى الشرق الأوسط، (ترجمة أحمد خضر، عبد السلام رضوان)، القاهرة، مكتبة مدبولي، (د. ت.).

نيكيتينا، جاليناس، قناة السويس ملكية وطنية للشعب المصري، (ترجمة إبراهيم عامر)، القاهرة، مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٧م.

هيكل، محمد حسنين، ملفات السويس وحرب الثلاثين سنة، ط ١، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٦م.

وزارة الخارجية السعودية بمكة المكرمة، مجموعة المعاهدات، جدة، ١٩٥٦م.

وزارة الخارجية المصرية، النشرة الأسبوعية لإدارة الصحافة بالشؤون السياسية، العدد الخامس، الأول من سبتمبر ١٩٥٦م.

وزارة الخارجية المصرية، النشرة الأسبوعية لإدارة الصحافة بالشؤون السياسية، العدد الثامن، ٢٢ سبتمبر ١٩٥٦م.

وزارة الخارجية المصرية، النشرة الأسبوعية لإدارة الصحافة بالشؤون السياسية، العدد التاسع، ٢٩ سبتمبر ١٩٥٦م.

وزارة الخارجية المصرية، النشرة الأسبوعية لإدارة الصحافة بالشؤون السياسية، العدد الحادي عشر، ٢٠ أكتوبر ١٩٥٦م.

سالم، لطيفة محمد، أزمة السويس جذور أحداث نتائج ١٩٥٤م - ١٩٥٧م، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦م.

صفوت، محمد، مسألة قناة السويس، القاهرة، دار الشروق للطباعة، (د. ت.).

الطحاوي، عبد الحكيم عامر، العلاقات العربية السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي ١٩٥١م - ١٩٨١م، ط ١، الرياض، مكتبة العبيكان.

عبد الحميد، محمد كمال، معركة سيناء وقناة السويس، القاهرة، (د. ن.)، ١٩٦٤م.

عبد الغني، أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز، بيروت، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٥٨ هـ.

عبد الغني، أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، ج ٢، بيروت، دن، ١٩٦٤م.

عبد اللطيف البغدادي، مذكرات، ج ١، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٦٦م.

العيدروس، محمد حسن، العلاقات العربية الإيرانية في عهد الأسرة المازندرانية ١٩٢١م - ١٩٧١م، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢م.

فهمي، عبد السلام عبد العزيز، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، القاهرة، مطبعة المركز النموذجي، ١٩٧٣م.

كيرلس، جورج حليم، قناة السويس، ط ٣، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٨م.

المدني، عبدالله. "من قتل بي نظير بوتو؟". الحوار المتمدن، العدد ٢١٦٠، ٢٠٠٨/١/١٤، من:

PREM 11/1466, 88223, NO.264, Jeddah, August 30, 1956.

PREM 11/1460, 88223, No.266, Jeddah, August 30, 1956.

PREM 11/1460, 88223, No.705, Tehran, September 3, 1956.

PREM 11/1460, 88223, No.23, Tehran, September 4, 1956.

Public Record Office F. O 371/115470, V. 1024/8, Paris, October 3, 1955.

F. O. 371/115469, V. 1023/20, Cairo, November 3, 1955.

F. O. 371/118831, (1013/14/56) Cairo, April 5, 1956.

F. O. 371/118831, (1013/15/56) Cairo, April 12, 1956.

F. O. 371/118843, 1022/30, May 29, 1956.

F.O.371/119079, 57322, Paris, July 28, 1956.

F.O.371/11907, 57322, NO.1309, Cairo, July 29, 1956.

F.O.371/119086, 87322, NO. 1407, Cairo, August 3, 1956.

F. O. 371/119086, 87322, No. 1072, Cairo, August 4, 1956.

F.O.371/119089, 87322, JE 14211/272, No 207, Paris, August 4, 1956.

F.O.371/119086, 87322, NO. 1416, Cairo, August 4, 1956.

F.O.371/119086, 87322, NO. 1428, August 5, 1956.

F.O.371/, 119105, 87370, House of Commons, August 6, 1956.

F.O.371/119104, 87370, NO.83, August 7, 1956.

F.O.371/119105, 87370, NO.1565, August 14, 1956.

F.O.371/119125, 87537, JE 14211/1319, No 328, Cairo, September 4, 1956.

F.O.371/119175, 87698, JE 14214/57(A), Paris, September 4, 1956.

وزارة الخارجية المصرية، النشرة الأسبوعية لإدارة

الصحافة بالشؤون السياسية، العدد الخامس عشر، ٢٧ ديسمبر ١٩٥٦م.

وزارة الخارجية المصرية، وكالة الشؤون السياسية (إدارة

غرب أوروبا)، الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي،

نشرة الوثائق عن الفترة (٢٩ أكتوبر - ٤ ديسمبر

١٩٥٦م)، ج ١، القاهرة، ١٩٥٧م.

الوثائق الاجنبية:

Foreign Relations of the United States 1955-1957, Volume XVI, Editorial Note.

(FRUS) 1955-1957 VXVI, Message From King Saud to President Eisenhower, August 24, 1956.

FRUS) 1955-1957 VXVI, Memorandum of a Conversation, Riyadh, August 24, 1956.

(FRUS), Telegram From the Embassy in the United Kingdom to the Department of State¹, London, August 28, 1956.

(FRUS) 1955-1957 VXVI, Memorandum of a Conversation, Department of state, Washington, August 29, 1956.

(FRUS) 1955-1957 VXVI, Memorandum of Discussion at 29th Meeting of the National Security

Council, Washington, August 30, 1956.

(FRUS), Memorandum of a Conversation, Department of state, Washington, August 30, 1956.

PREM 11/ 1460, 88223, JE 14211/747, Egypt, August 13, 1956.

PREM 11 /1104, 88752, Confidential Annex, August 28, 1956.

PREM 11/1460, 88223, No.260, Jeddah, August 28, 1956.

PREM 11/1460, 88223, No.827, Tehran, August 29, 1956.

F.O.371/119175, 87698, JE 14214/56(B),
Paris, September 6, 1956.

F.O.371/11913, 87684, JE 14211/1685,
September 13, 1956.

F.O.371/119138, 87684, No.741, Tehran,
September 18, 1956.